



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

التشخيص المالي لجدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي
الدولي السابع
حالة سوناطراك GL2/Z بطيوة وهران

من إعداد الطالب(ة):

أسماء بشبيل

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن يمينة كمال	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	لحمر عباس	أستاذ محاضر	مستغانم
مناقش	بن زيدان حاج	أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2015/2016

الملخص

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في مارس 1976 المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص بجدول التمويل وقد لقي هذا المعيار في البداية صعوبة كبيرة في التطبيق ، كما أن جدول التمويل قد تم تغيير تسميته سنة 1990 بجدول تدفقات الخزينة ويتناول المعيار المحاسبي السابع متطلبات بناء جدول تدفقات الخزينة الذي يعرض قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى خزينة المؤسسة تبعاً للدورات الرئيسية لنشاطها والتي تشمل، دورة الاستغلال، الاستثمار والتمويل خلال دورة محاسبية محددة عادة تكون سنة، وهذا كله يساعد المؤسسة على تسيير المخاطر والتحكم الجيد في السيولة المالية.

الكلمات الدالة: المعيار المحاسبي الدولي السابع - جدول تدفقات الخزينة - التحليل المالي - التشخيص المالي.

Résumé

Le comité international des normes comptables a émis en mars 1976 la norme comptable n° 07 concernant le tableau de financement. Cette norme a eu beaucoup de difficultés pour son application notamment au début. Puis en 1990, son intitulé a été changé pour « tableau des flux de trésorerie ».

La norme comptable reprend exhaustivement tous les flux entrants et sortants de la trésorerie et ce pendant les cycles d'exploitation, d'investissement et de financement de l'année comptable. Cette norme permet à l'entreprise une meilleure gestion des risques et le contrôle des liquidités.

Abstract :

The International Accounting Standards Committee issued in March 1976 Accounting Standard No. 07 on the cash flow statement. This standard has had many difficulties in its application especially at the beginning. Then in 1990, its title was changed to « cash flow ».

The accounting standard adopts exhaustively all the inflows and outflows of cash and that during the operating cycles, investment and financing of the accounting year. This standard allows the company better risk management and cash control.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية لمركب سونطراك

تمهيد:

لقد تعرضنا في الجانب النظري إلى الطرق والأساليب المستخدمة في التشخيص المالي، وذلك بعد أن تعرفنا على ماهيته وأهميته في المؤسسات الاقتصادية، وباعتبار أن التشخيص المالي يحظى باهتمام الجميع لكشفه للوضع المالي للمؤسسة وتحديد نقاط القوة ومكامن الضعف، وبالتالي يجعل مسيري هذه المؤسسات ملمين بالجوانب المالية كفنيين في اتخاذ القرارات باستنادهم إلى نتائج المتحصل عليها، وسنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع وذلك من خلالها أن نطبق بعض هذه الأدوات والمؤشرات التي تطرقنا إليها سابقا على مؤسسة سونطراك وبالتحديد في مركب GL2/Z.

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة "سونطراك"

بعد أن استقلت الجزائر أصبح الهدف الوحيد والأساسي هو البحث عن إنشاء قاعدة اقتصادية متينة، لذلك كان لا بد من التحرر من التبعية التي خلفها المستعمر وأن تسيطر الجزائر على اقتصادها وتوجيهه لخدماتها وخصوصا الصناعات الثقيلة والتي كان أهمها صناعة المحروقات على الوجه الأمثل لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: نشأة وأهداف مؤسسة سونطراك

أولاً: نشأة مؤسسة سونطراك

يعتبر سونطراك من أول المؤسسات التي أنشأتها الجزائر بعد الاستقلال حيث كان لا بد من استرجاع السيادة الكاملة على المحروقات، لذا كان لا بد عليها أن تتزود بأداة اقتصادية وعملية قادرة أن تحل محل الشركات الأجنبية في ميدان استغلال الاحتياطات البترولية والغازية في بلادنا، وقد مرت هذه المرحلة بعدة مراحل هي:

1. المرحلة الأولى:

أنشأت شركة سونطراك بمرسوم رئاسي رقم 491-63 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963، كانت تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعة البتروكيمياوية، والنشاط الذي أحيطت به هذه المؤسسة كان اختيارا نابعا من الإدارة في جعل سونطراك الإدارة المميزة لصناعة المحروقات، ولكن المرسوم المنشئ لم يعهد لها بمهمة النقل والتسويق التي كانت تحت السيطرة الأجنبية. فقد كانت المهمة التي أوكلت لها هي تسيير خط أنابيب البترول والذي يربط بين مركز التخزين وحوض الحمراء وميناء أرزيو والذي يعتبر أول إنجاز صناعي حققته الجزائر وسونطراك طبعا وأول قناة لنقل البترول ملك لها 100% يصل طولها حوالي 805 كلم.

وابتداء من سنة 1966 وسعت صلاحياتها لتشمل كافة نشاطات قطاع المحروقات بفضل المرسوم رقم 66-296 الصادر في 22 سبتمبر 1966 وفي هذا الإطار كانت تقوم بما يلي:

- تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها.
- معالجة وتمويل المحروقات.

- إنشاء وامتلاك منشآت ومصانع المعالجة الصناعية للمحروقات ولاسيما تسويق وتشجيع الصناعة البتروكيمياوية والمواد المشتقة، سواء داخل الوطن أو خارجه، آخذين بعين الاعتبار الالتزامات التي بحيازة بعض الشركات الأجنبية.

2. المرحلة الثانية: مرحلة التأميم

عرفت سوناطراك تطورا هائلا في كافة ميادين هذا القطاع بدءا من التنقيب عن المحروقات حتى عملية تسويقها مرورا بالبحث والإنتاج، النقل والتصفية البتروكيمياوية والتمويل، غير أن أهمية سوناطراك لم تتأكد ولم تتغير إلا بتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971. ومنذ ذلك التاريخ وسوناطراك تعمل على تعزيز عملية الاسترجاع الكامل للثروات البترولية والغازية والتحكم في التكنولوجيا الخاصة بهذا القطاع، لتسد الحاجات الطاقوية المحلية.

وإلى يومنا هذا عرفت سوناطراك نشاطات مكثفة في البحث والتنقيب وتطوير أجهزة ووسائل الاستغلال في الإنتاج والنقل والتسويق وبناء المصانع لتكرير الخام والتمميع والمعالجة. بعد التأميمات أصبحت تملك وتنتقى 51% على الأقل من فوائد الشركات الأجنبية من البترول والغاز، وبالتالي أصبحت قادرة على القيام بمهمتها في الرفع من قيمة المحروقات الوطنية إلى أكبر درجة ممكنة.

ثانيا: أهداف مؤسسة سونطراك

تهدف الشركة حسب المرسوم الرئاسي رقم 48-98 المؤرخ في 11 فيفري 1998 في المادة السابعة سواء في الجزائر أو خارجها إلى:

- التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- تطوير شبكات نقل المحروقات وتخزينها، شحنها وتسييرها.
- تميع الغاز الطبيعي ومعالجة وتقوم المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تسويق المحروقات.
- إنشاء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر، أو خارجها مع شركة جزائرية أو أجنبية.
- الحيازة على حقيبة أسهم، الاشتراك في رأس المال على كل القيم المنقولة في شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الخارج أو في الجزائر.
- تموين البلاد بالمحروقات على الأمدين المتوسط والبعيد.

- دراسة كل المصادر الأخرى للطاقة وترقيتها وتقييمها.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن يترتب منه فائدة لسوناطراك.

المطلب الثاني: تطور نشاطات شركة سوناطراك

شهدت شركة سوناطراك منذ إنشائها تطورات هامة، وهذا نسبة إلى الحيز المعتبر الذي يحتله قطاع المحروقات في مختلف مخططات التنمية المحلية بالنظر إلى كون القطاع يلعب دورا استراتيجيا في تطوير الاقتصاد الوطني.

فبعد الانتصارات الكبرى التي حققتها الشركة خلال مرحلة التسيير الذاتي وإنجاز أول أنبوب يربط بين حوض الحمراء وأرزيو، شهدت سوناطراك عصرها الذهبي بعد تأميم المحروقات وإبعاد الشركات الأجنبية، حيث فسح لها النمط الاقتصادي والمنتج آنذاك (التخطيط) المجال بعد احتكارها للصناعة البترولية والغازية في الجزائر.

فخصص لها المخطط التمهيدي (1966-1970) 3.4 مليار دج لبناء أنبوب التجهيزات المرتبطة بالتصدي، أما الفترة الممتدة ما بين (1970-1973) والتي تصادف المخطط الرباعي الأول وبناء على ثلاث خطوط لورشة التميع الغازي في سكيكدة تم إنشاء أول مركب للتميع والتصفية في أرزيو، كما اكتشفت شركة سوناطراك حقول بترولية جديدة وخصصت في هذه المرحلة قيمة استثمار تقارب 1.5 مليار دج.

وتعتبر المرحلة الممتدة ما بين (1974-1977) بالنسبة لسوناطراك مرحلة جد هامة بالنظر إلى الإنجازات الضخمة المحققة والتي تعتبر مفخرة للصناعة البترولية الجزائرية، حيث خصص من أجل ذلك 62 مليار دج لاستغلال حاسي الرمل، وبناء مركبات تميع الغاز والبدء في مشاريع صناعية للتمويل البتروكيمياوي.

أما المرحلة الممتدة من (1980-1984) من حياة سوناطراك كانت كمرحلة لإتمام البرامج الجارية مثل تطوير حقول الغاز، تجهيز مؤسسات الاستغلال والخدمات البترولية والبرامج الجيدة من البتروكيميااء اللتان يتلقيان وحدهما 14 مليار دج.

وكباقي المؤسسات الجزائرية، شهدت سوناطراك عملية إعادة الهيكلة كإجراء ضروري للاستمرار في النمو ودعم إستراتيجية التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمت العملية بإنشاء عدة مؤسسات مختصة بمساعدة سوناطراك في نشاطها ومن بين هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

- مؤسسات إنتاجية: نפטال (التصفية و التوزيع)، ENIP (مصنع بيتروكيمياوي)، ENPC (مصنع البلاستيك والمطاط)، ASMIDAL (مصنع الأسمدة).
- مؤسسات تحقيق والإنجاز : ENGTR (الأعمال البترولية الكبرى)، ENGCB (هندسة مدنية وعمارات)، ENAC (القنوات)
- مؤسسات مصلحة : ENAGEO (الجيوفيزياء)، ENAFOR & ENTP (الحفر والتنقيب)، ENCP (مصالح في الآبار)، ENEP (لهندسة البترولية)، CERHYD (مركز أبحاث المحروقات).
- مؤسسات التسيير في المناطق الصناعية: ويقع كل منها في: أرزيو، سكيكدة، حاسي الرمل، حاسي مسعود.

وتحتفظ سونطراك على الصعيد الداخلي بمهمتها في البحث وإنتاج المحروقات والتمنيع . أما مرحلة ما بعد استقلال المؤسسات فقد تميزت بالآثار الإيجابية، حيث أتاحت لها الفرصة بأن تستفيد من الشراكة مع مؤسسات أجنبية خاصة من الجانب المالي والتكنولوجي وتجزئة المخاطر، كالاتفاق الذي أبرمته سنة 1984 مع الشركة الأمريكية "أركو" للاستغلال المشترك والذي يعطي لهذه الأخيرة صلاحية الحصول على جزء من الإنتاج بمتوسط يقدر بـ 300 مليون دولار ابتداء من هذا العقد.

المطلب الثالث: التعريف بالمركب GL2/Z

هو مركب تجميع الغاز الطبيعي رقم 2 بأرزيو أنشأته مؤسسة سونطراك نظرا لتزايد اهتماماتها والطلب المتزايد على الغاز الطبيعي ويمكن أن نعطي بطاقة تقنية عن المركب ثم الهيكل التنظيمي.

أولاً: البطاقة التقنية

الموقع: بطيوة،

المساحة 7.2 كلم².

النشأة حديثة للمركب وهي من انجاز الشركة الأمريكية APE و M.N.KKLLOG ثم العقد المشروع في 09 فيفري 1976 وتم التخطيط لدراسة العملية في 15 أفريل 1976 وكان أول إنتاج للغاز الطبيعي المميع في 21 فيفري 1981.

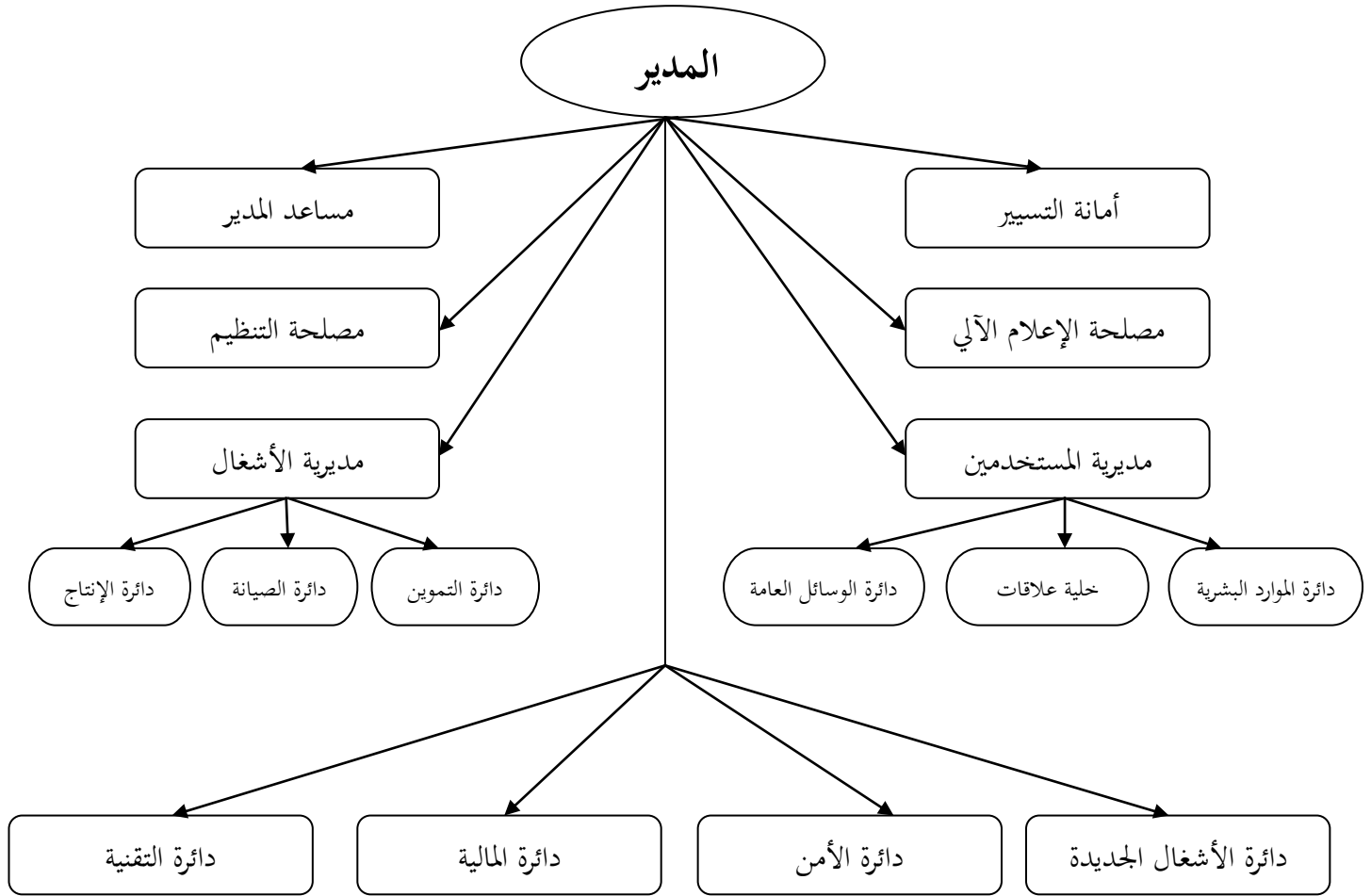
مصدر التموين: حقول حاسي رمل، إلا أن الطاقة الإنتاجية تبلغ 18 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المميع.

الإمكانات: يشمل المعمل GL2/Z على 6 قطارات لتجميع الغاز ذات طاقة إنتاجية تقدر ب 9 آلاف متر مكعب يوميا ومركزان لشحن الغاز المميع في البواخر تبلغ حمولتها من 30 ألف متر مكعب إلى 125 ألف متر مكعب وفيما يخص التخزين فيحتوي على ثلاثة أحواض من الغاز الطبيعي سعة كل واحدة منها 100 ألف متر مكعب، كما نجد ثلاثة مولدات للطاقة الكهربائية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي

يمكن الوقوف على الهيكل التنظيمي للمركب GL2/Z في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لمركب GL2/Z



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعريف بالدائرة المالية والقانونية: تعتبر هذه الدائرة العنصر الأساسي في تسيير الشؤون المالية والقانونية للمركب حيث تكمن أهمية هذا القسم انه المسير المالي الذي يقوم بجميع العمليات المالية والنقدية على المدى الطويل أو القصير، ويتكون من أربع مصالح تهتم كل مصلحة بتسيير شؤون خاصة بها.

1. **مصلحة المحاسبة العامة:** تقوم هذه المصلحة بتسجيل جميع عمليات التي يقوم بها المركب

وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاث فروع:

- فرع المحاسبة المركزية: تقوم بتحليل لحالة تقارب بين مختلف وحدات تسوية الأجور والرواتب.

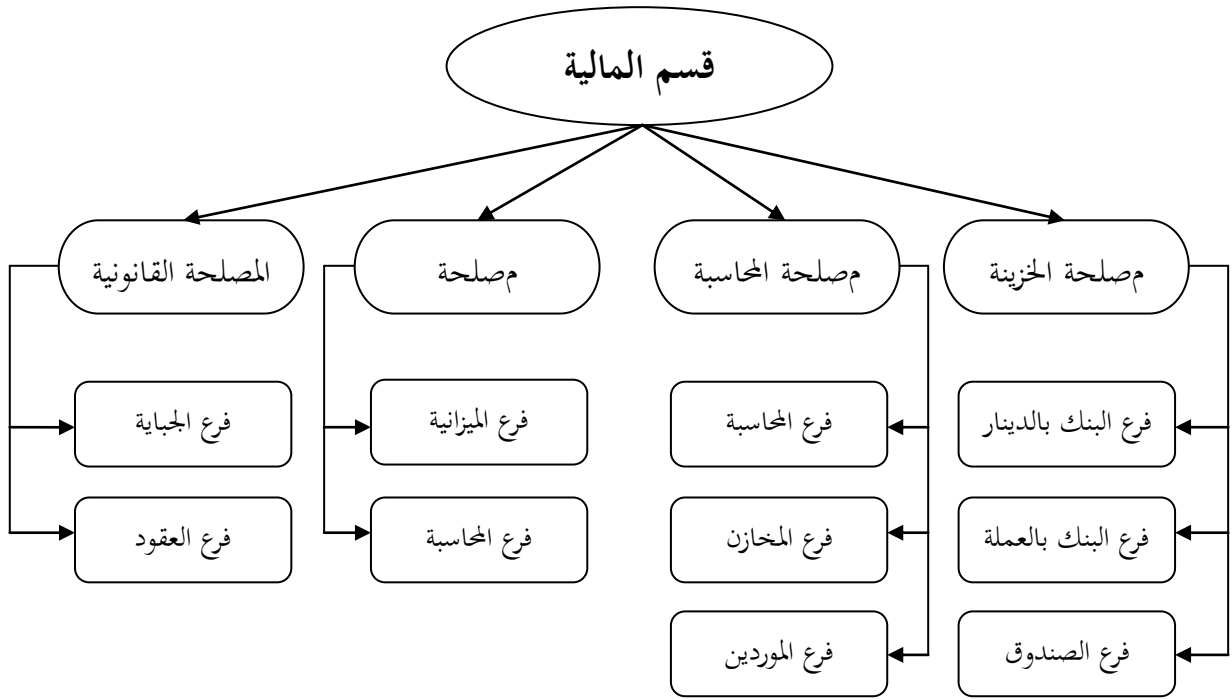
- فرع المخازن والاستثمارات: تقوم بالإشراف على عمليات تسيير المخزونات والاستثمارات.
- فرع الموردين: تنقسم إلى مورد داخلي ومورد خارجي يتمثل عمل هذا الفرع في مراقبة الفواتير وتقييدها.

2. **مصلحة الخزينة:** تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات النقدية التي يقوم بها المركب وتنقسم إلى ثلاث فروع:

- فرع البنك بالدينار: تحقيق العمليات بالدينار.
 - فرع البنك بالعملة: تحقيق جميع العمليات بالعملة الصعبة.
 - فرع الصندوق: تسوية أحور العمال المؤقت والتسييقات الممنوحة.
3. **المصلحة القانونية:** تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات القانونية المتعلقة بالمركب وهي تنقسم إلى فرعين:

- فرع العقود القانونية: إبرام العقود مع المتعاملين الخارجيين.
 - فرع التأمينات والحماية: تهتم بكل تقارب ما بين المركب ومختلف الجهات.
4. **مصلحة دراسة التسيير:** تقوم بتسيير شؤون المركب وتنقسم إلى:
- فرع الميزانية التقديرية: تقديم المخطط السنوي.
 - فرع المحاسبة التحليلية: يقوم هذا الفرع بحساب التكلفة والمردودية للمركب.

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لقسم المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

المبحث الثاني: التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات خزينة لمركب GL2/Z

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمركب للفترة 2012-2014

أولاً: عرض الميزانية المالية للمؤسسة للفترة 2012-2014

1. الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2012: يمكن توضيح الميزانية المالية لسنة 2012 في الجدول

التالي:

الجدول رقم(06): الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2012

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
12 000 000 000,00	رأس مال تم إصداره		فارق الاقتناء
	رأس المال غير مستعان به	1 178 489 262,98	تثبيتات معنوية
18 978 552 028,93	علاوات واحتياطات	21 788 310 393,15	تثبيتات عينية
29 160 681,00	فوارق إعادة التقييم	164 599 792,88	أراضي
	فارق المعادلة	2 643 397 301,40	مباني
853 946 127,07	النتيجة الصافية	18 980 313 298,87	تثبيتات عينية أخرى
1 167 624 496,56	رؤوس أموال خاصة أخرى	-	تثبيتات ممنوح امتيازها
		462 807 425,83	تثبيتات جاري انجازها
		3 226 369 738,26	تثبيتات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
		2 434 713 446,46	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بما
		-	سندات أخرى مثبتة
		11 435 483,13	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
		780 220 808,67	ضرائب مؤجلة على الأصل
33 029 283 333,56	مجموع الأموال الخاصة	26 655 976 820,22	مجموع الأصول غير الجارية
	الخصوم غير الجارية		الأصول الجارية
2 259 016 837,40	قروض وديون مالية	222 463 137,50	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
528 717 735,27	ضرائب مؤجلة ومرصود لها	9 282 979 895,32	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
	ديون أخرى غير جارية	5 001 120 836,49	الزبائن
1 373 517 794,39	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	2 128 436 717,75	المدينون الآخرون
4 161 252 367,06	مجموع الخصوم غير الجارية	2 153 422 341,08	الضرائب وما شابهها
	خصوم جارية	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة أخرى
3 890 257 179,22	الموردون والحسابات الملحقة	8 881 013 470,36	الموجودات وما شابهها
878 412 693,33	الضرائب		الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
3 083 227 750,23	ديون أخرى	8 881 013 470,36	الخزينة
	خزينة سلبية		
7 851 897 622,78	مجموع الخصوم الجارية	18 386 456 503,18	مجمع الأصول الجارية
45 042 433 323,40	مجموع الخصوم	45 042 433 323,40	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

2. الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2013: يمكن توضيح الميزانية المالية لسنة 2013 في الجدول

التالي:

الجدول رقم(07): الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2013

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
12 000 000 000,00	رأس مال تم إصداره		فارق الاقتناء
	رأس المال غير مستعان به	861 418 662,51	تفبيات معنوية
20 980 122 652,56	علاوات واحتياطيات	20 360 955 103,47	تفبيات عينية
29 160 681,00	فوارق إعادة التقييم	164 599 792,88	أراضي
	فارق المعادلة	2 444 373 478,34	مباني
1 229 863 160,00	النتيجة الصافية	17 751 981 832,25	تفبيات عينية أخرى
	رؤوس أموال خاصة أخرى	-	تفبيات ممنوح امتيازها
		770 566 113,22	تفبيات جاري انجازها
		3 490 216 768,96	تفبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
		2 562 796 526,76	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
		-	سندات أخرى مثبتة
		10 289 080,29	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
		917 131 161,91	ضرائب مؤجلة على الأصل
34 239 146 493,56	مجموع الأموال الخاصة	25 483 156 648,16	مجموع الأصول غير الجارية
	الخصوم غير الجارية		الأصول الجارية
2 256 000 000,00	قروض وديون مالية	234 941 392,23	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
713 743 379,25	ضرائب مؤجلة ومرصود لها	9 451 090 458,75	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
	ديون أخرى غير جارية	5 607 464 775,43	الزيائن
1 585 953 418,05	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	2 706 514 731,68	المدينون الآخرون
4 555 696 797,30	مجموع الخصوم غير الجارية	1 137 110 951,64	الضرائب وما شابهها
	خصوم جارية	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة أخرى
4 860 600 047,67	الموردون والحسابات الملحقة	13 396 147 005,73	الموجودات وما شابهها
718 915 577,42	الضرائب		الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
4 190 976 588,92	ديون أخرى	13 396 147 005,73	الخزينة
	خزينة سلبية		
9 770 492 214,01	مجموع الخصوم الجارية	23 082 178 856,71	مجمع الأصول الجارية
48 565 335 504,87	مجموع الخصوم	48 565 335 504,87	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

3. الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2014: يمكن توضيح الميزانية المالية لسنة 2014 في الجدول

التالي:

الجدول رقم(08): الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2014

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		الأصول غير الجارية
12 000 000 000,00	رأس مال تم إصداره		فارق الاقتناء
	رأس المال غير مستعان به	1 178 489 262,98	تثبيات معنوية
18 978 552 028,93	علاوات واحتياطات	21 788 310 393,15	تثبيات عينية
29 160 681,00	فوارق إعادة التقييم	164 599 792,88	أراضي
	فارق المعادلة	2 643 397 301,40	مباني
853 946 127,07	النتيجة الصافية	18 980 313 298,87	تثبيات عينية أخرى
1 167 624 496,56	رؤوس أموال خاصة أخرى	-	تثبيات ممنوح امتيازها
		462 807 425,83	تثبيات جاري انجازها
		3 226 369 738,26	تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
		2 434 713 446,46	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
		-	سندات أخرى مثبتة
		11 435 483,13	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
		780 220 808,67	ضرائب مؤجلة على الأصل
33 029 283 333,56	مجموع الأموال الخاصة	26 655 976 820,22	مجموع الأصول غير الجارية
	الخصوم غير الجارية		الأصول الجارية
2 259 016 837,40	قروض وديون مالية	222 463 137,50	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
528 717 735,27	ضرائب مؤجلة ومرصود لها	9 282 979 895,32	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
	ديون أخرى غير جارية	5 001 120 836,49	الزبائن
1 373 517 794,39	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	2 128 436 717,75	المديون الآخرون
4 161 252 367,06	مجموع الخصوم غير الجارية	2 153 422 341,08	الضرائب وما شابهها
	خصوم جارية	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة أخرى
3 890 257 179,22	الموردون والحسابات الملحقة	8 881 013 470,36	الموجودات وما شابهها
878 412 693,33	الضرائب		الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
3 083 227 750,23	ديون أخرى	8 881 013 470,36	الخزينة
	خزينة سلبية		
7 851 897 622,78	مجموع الخصوم الجارية	18 386 456 503,18	مجمع الأصول الجارية
45 042 433 323,40	مجموع الخصوم	45 042 433 323,40	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

ثانيا: عرض حسابات النتائج للمؤسسة للفترة 2012-2014:

1. حسابات النتائج لسنة 2012: يمكن توضيح حسابات النتائج لسنة 2012 في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): حسابات النتائج لسنة 2012

العناصر	2012
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	14 226 850 987,31
1- إنتاج السنة المالية	14 226 850 987,31
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	1 638 496 705,69 5 808 979 716,27
2- استهلاك السنة المالية	7 447 476 421,96
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	6 779 374 565,35
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	4 578 644 434,38 169 324 964,55
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	2 031 405 166,42
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	580 243 325,83 149 890 282,55 2 162 891 912,50 109 646 561,82
5- النتيجة العملية	408 512 859,02
المنتجات المالية الأعباء المالية	756 164 604,03 158 341 141,09
6- النتيجة المالية	597 823 462,94
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	1 006 336 321,96
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية	206 674 799,34 -54 284 604,45
مجموع منتجات الأنشطة العادية	15 672 905 478,99
مجموع أعباء الأنشطة العادية	14 818 959 351,92
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	853 946 127,07
العناصر غير العادية-المنتجات العناصر غير العادية-الأعباء	
9- النتيجة غير العادية	
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	853 946 127,07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

2. حسابات النتائج لسنة 2013: يمكن توضيح حسابات النتائج لسنة 2013 في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): حسابات النتائج لسنة 2013

العناصر	2013
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	15 525 823 970,14
1- إنتاج السنة المالية	15 525 823 970,14
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	1 393 278 008,89 5 849 409 068,33
2- استهلاك السنة المالية	7 242 687 077,22
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	8 283 136 892,92
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	4 567 679 687,02 180 095 091,04
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	3 535 362 114,86
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	679 794 173,73 139 577 150,28 2 353 932 062,44 28 368 068,47
5- النتيجة العملية	1 750 015 144,34
المنتجات المالية الأعباء المالية	384 068 277,66 492 197 129,59
6- النتيجة المالية	-108 128 851,93
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	1 641 886 292,41
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية	363 907 841,67 48 115 290,74
مجموع منتجات الأنشطة العادية	16 618 054 490,00
مجموع أعباء الأنشطة العادية	15 388 191 330,00
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1 229 863 160,00
العناصر غير العادية-المنتجات العناصر غير العادية-الأعباء	
9- النتيجة غير العادية	
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	1 229 863 160,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

3. حسابات النتائج لسنة 2014: يمكن توضيح حسابات النتائج لسنة 2014 في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): حسابات النتائج لسنة 2014

العناصر	2014
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	14 485 000 008,60
1- إنتاج السنة المالية	14 485 000 008,60
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	1 863 116 450,65 5 486 594 913,64
2- استهلاك السنة المالية	7 349 711 364,29
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	7 135 288 644,31
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	4 841 617 624,14 172 668 411,27
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	2 121 002 608,90
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	1 203 859 647,19 300 571 550,42 2 406 441 388,72 128 029 206,72
5- النتيجة العملية	745 878 523,67
المنتجات المالية الأعباء المالية	739 269 236,88 287 338 060,47
6- النتيجة المالية	451 931 176,41
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	1 197 809 700,08
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية	260 113 015,55 41 623 190,40
مجموع منتجات الأنشطة العادية	16 556 158 099,39
مجموع أعباء الأنشطة العادية	15 660 084 605,26
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	896 073 494,13
العناصر غير العادية-المنتجات العناصر غير العادية-الأعباء	
9- النتيجة غير العادية	
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	896 073 494,13

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

4. عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012: يمكن توضيح جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012

في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012

2012	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
19 735 432 569,53	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
18 658 655 523,48	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
33 326 906,31	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
719 298 240,54	الضرائب عن النتائج المدفوعة
324 151 899,20	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
324 151 899,20	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
1 149 481 822,30	المسحوبات عن اقتناء تسيبتات عينية أو معنوية
3 083 000,00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبتات عينية أو معنوية
-	المسحوبات عن اقتناء تسيبتات مالية
-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبتات مالية
207 483 592,61	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
53 343 671,75	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-885 571 557,94	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
20 380 000,00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	التحصيلات المتأتية من القروض
-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-20 380 000,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-13 850 642,21	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-595 650 300,95	تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
9 473 663 771,31	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
8 881 013 470,36	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-592 650 300,95	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
-2 766 611 119,47	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

5. عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013: يمكن توضيح جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013

في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013

2013	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
23 018 012 702,51	التحصيالات المقبوضة من عند الزبائن
-18 813 962 526,76	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-31 039 906,56	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
450 152 058,21	الضرائب عن النتائج المدفوعة
4 623 162 327,40	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
4 623 162 327,40	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-311 815 203,14	المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية
-	التحصيالات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية
-	المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية
-	التحصيالات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية
207 551 120,95	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
69 081 455,00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-35 182 627,19	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	التحصيالات في أعقاب إصدار أسهم
-20 220 000,00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	التحصيالات المتأتية من القروض
-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-20 220 000,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-52 626 164,84	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
4 515 133 535,37	تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
8 881 013 470,36	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
13 396 147 005,73	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
4 515 133 535,37	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
2 873 247 242,96	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

6. عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014: يمكن توضيح جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014

في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014

2014	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
24 018 325 904,21	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-23 823 130 201,26	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-42 537 075,35	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-55 089 967,14	الضرائب عن النتائج المدفوعة
97 568 660,46	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
97 568 660,46	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-2 061 220 284,78	المسحوبات عن اقتناء تقيتات عينية أو معنوية
804 000,00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيتات عينية أو معنوية
-	المسحوبات عن اقتناء تقيتات مالية
-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيتات مالية
214 616 305,82	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
75 106 180,00	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-1 770 693 798,96	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
- 50 440 000,00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
-	التحصيلات المتأتية من القروض
-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-50 440 000,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-119 182 230,22	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-1 842 747 368,72	تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
13 396 147 005,73	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
11 553 399 637,01	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-1 842 747 368,72	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
-3 040 557 068,80	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية المشتقة للفترة من 2012 إلى 2014

أولاً: نسب مقاييس جودة الربحية

من بين النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة والمتعلقة بتقييم وقياس جودة الربحية، يمكن حسابها بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الوثائق المقدمة من قبل مركب GL2/Z:

1. نسبة النقدية التشغيلية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} / \text{النتيجة الصافية}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013	2014
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		324 151 899,20	4 623 162 327,40	97 568 660,46
النتيجة الصافية		853 946 127,07	1 229 863 160,00	896 073 494,13
نسبة النقدية التشغيلية		0,379592914	3,759086765	0,108884663

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ أن نسبة النقدية التشغيلية المحققة ترتفع وتنخفض من فترة إلى أخرى، حيث يتضح من خلال المقارنة بين النسب على مدى ثلاث سنوات (2012، 2013، 2014) أن كل دينار من النتيجة الصافية يولد (0.379 ، 3.759 ، 0.108) على التوالي، ويرجع هذا الاختلاف الملحوظ إلى التطور المتذبذب الذي شهده كل من التدفق النقدي التشغيلي والنتيجة الصافية، في سنة 2012 كان التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ما قيمته (324.151.899,20)، ليرتفع بعد ذلك في سنة 2013 إلى (4.623.162.327,40)، ثم سنة 2014 انخفضت مجددا لتصبح (97.568.660,46)، وفي المقابل شهدت النتيجة الصافية هي الأخرى تطور متذبذب، حيث بلغت في سنة 2012 نتيجة (853.946.127,07)، لترتفع في سنة 2013 بقيمة (1.229.863.160)، أما النتيجة الصافية في سنة 2014 شهدت انخفاض عن النتيجة السابقة بقيمة (896.073.494,13).

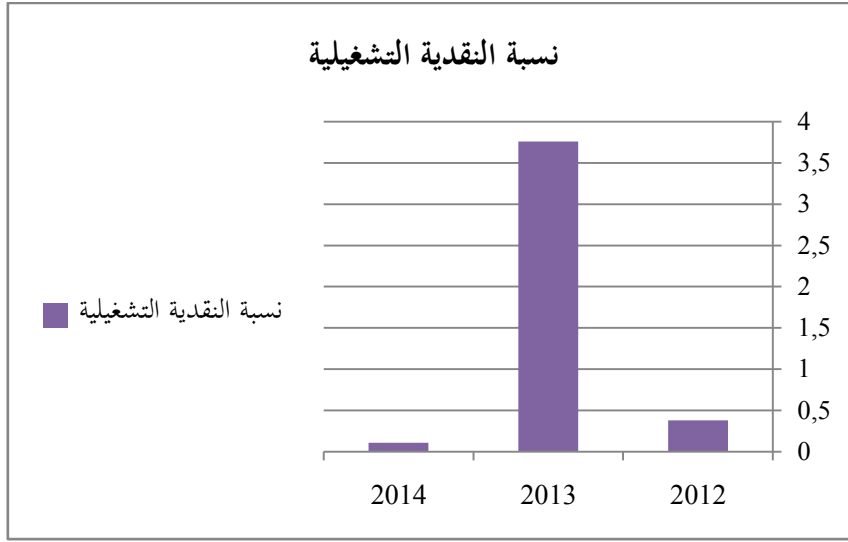
وبالتالي المؤشر الايجابي يبين إلى أي مدى نجحت المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية، أو بعبارة أخرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية،

فالمؤشر الأعلى لهذه النسبة يشير إلى أداء جيد للمنشأة وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

إذن التفاوت في التطور بين النتيجة الصافية والتدفق النقدي للمؤسسة، يؤثر سلبا بعدم قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور مؤشر النقدية للفترة من 2012 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (15)

2. مؤشر النشاط التشغيلي: ويتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \text{صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية} / \text{النتيجة التشغيلية}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): مؤشر النشاط التشغيلي للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013	2014
صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية		324 151 899,20	4 623 162 327,40	97 568 660,46
النتيجة التشغيلية		408 512 859,02	1 750 015 144,34	745 878 523,67
مؤشر النشاط التشغيلي		0,793492523	2,641784182	0,13081039

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج:

من الجدول أعلاه يتضح أن كل دينار من النتيجة التشغيلية ولد على التوالي (0,793، 2,641،

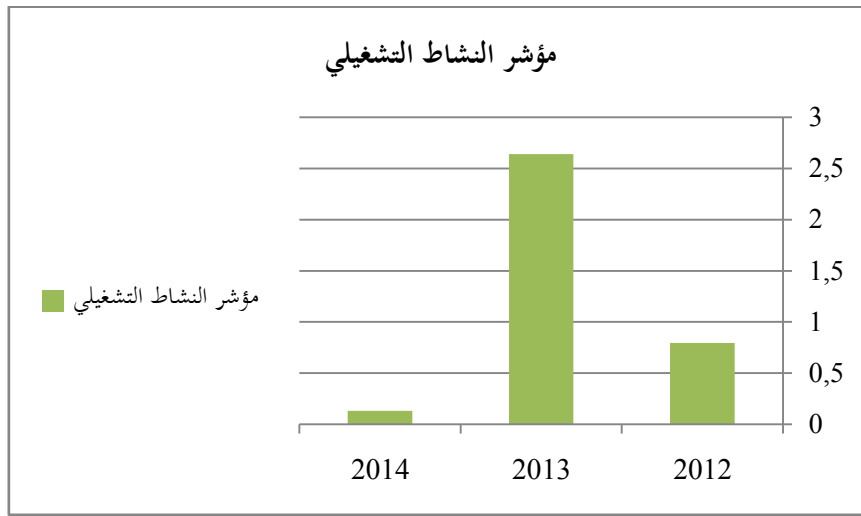
0,130) من صافي التدفق النقدي التشغيلي، وهذه النسب تعكس التطور المتغير في النتيجة التشغيلية،

حيث في سنة 2012 بلغت (408.512.859,02)، لترتفع في سنة 2013 إلى (1.750.015.144,34)، ثم تعاود الانخفاض مجددا سنة 2014 بقيمة (745.878.523,67).

هذه النسبة توضح مدى قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة. ومن النتائج المبيّنة أعلاه، قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي متذبذبة، وتختلف من سنة إلى أخرى.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور مؤشر النشاط التشغيلي للفترة من 2012 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (16)

3. العائد على الأصول من التدفق التشغيلي: ويحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول من التدفق التشغيلي} = \text{صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية} / \text{مجموع الأصول}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): العائد على الأصول من التدفق التشغيلي للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013	2014
صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية		324 151 899,20	4 623 162 327,40	97 568 660,46
مجموع الأصول		45 042 433 323,40	48 565 335 504,87	48 654 793 503,35
العائد على الأصول من التدفق التشغيلي		0,007196589	0,095194696	0,002005325

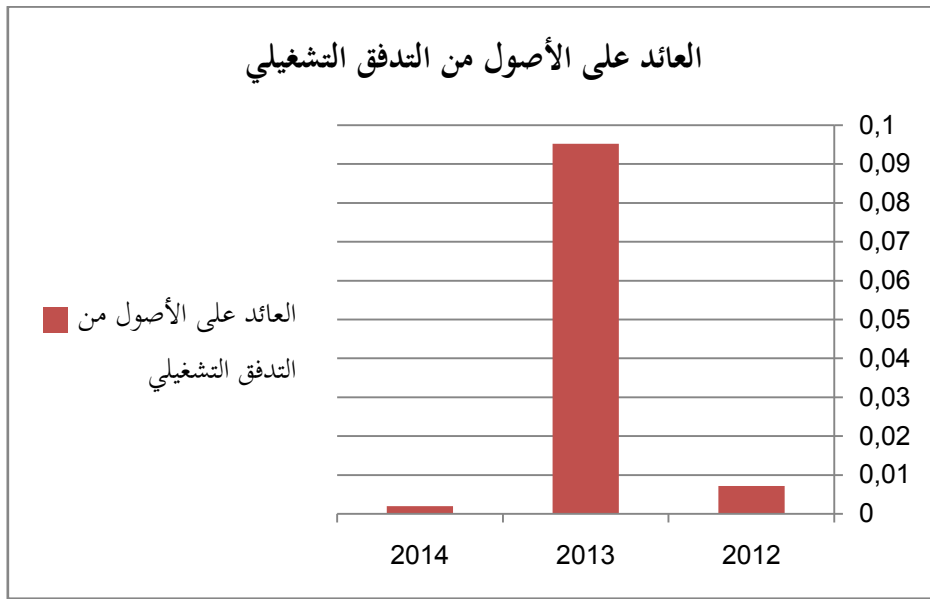
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج:

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام موجوداتها ، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة، ومن الجدول يبين أن كل دينار مستثمر من الأصول قد حقق (0.007) من صافي التدفقات النقدية لسنة 2012، إلا أن المؤسسة حسنت من استثماراتها في الأصول فارتفعت هذه النسبة في سنة 2013 إلى (0.095)، لتتخفف مجددا إلى (0.002) في سنة 2014.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تطور العائد على الأصول من التدفق التشغيلي للفترة من 2012 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (17)

4. نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

ويمكن توضيح نتائج السنوات الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013	2014
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		324 151 899,20	4 623 162 327,40	97 568 660,46
صافي المبيعات		14 226 850 987,31	15 525 823 970,14	14 485 000 008,60
نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي		0,022784515	0,29777243	0,006735841

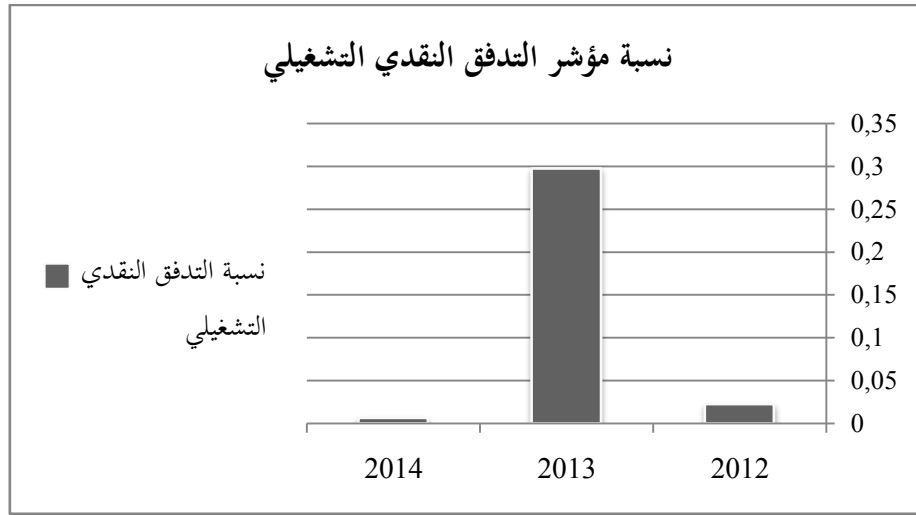
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج:

من خلال النتائج التي تتضح في الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل دينار محقق من المبيعات يحقق على التوالي (0,022، 0,297، 0,006) من صافي التدفق النقدي التشغيلي، ومن الملاحظ أن هذه النسبة تتطور تطوراً متذبذباً، وأعلى نسبة كانت في سنة 2013، وذلك بسبب ارتفاع صافي المبيعات إلى (14.226.850.987,31) وكانت منخفض في سنة 2012 و2014 وذلك بقيمة (14.485.000.008,6) و(14.226.850.987,31) على التوالي، هنا نجد أن سياسية الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة شهدت تحسناً في سنة 2013، وهذا ما يترجم قدرتها على تحصيل النقدية.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور مؤشر التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة للفترة من 2012 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول رقم (18)

ثانياً: مقاييس جودة السيولة المالية

ويمكن حساب النسب التي تتماشى والمعطيات الموجودة في الوثائق المقدمة من طرف المركب

كالتالي:

1. نسبة التغطية النقدية: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ويمكن توضيح نتائج السنوات الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): نسبة التغطية النقدية للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013	2014
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		324 151 899,20	4 623 162 327,40	97 568 660,46
التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية		1 149 481 822,30	-311 815 203,14	-2 061 220 284,78
نسبة التغطية النقدية		0,281998282	-14,82660974	-0,047335387

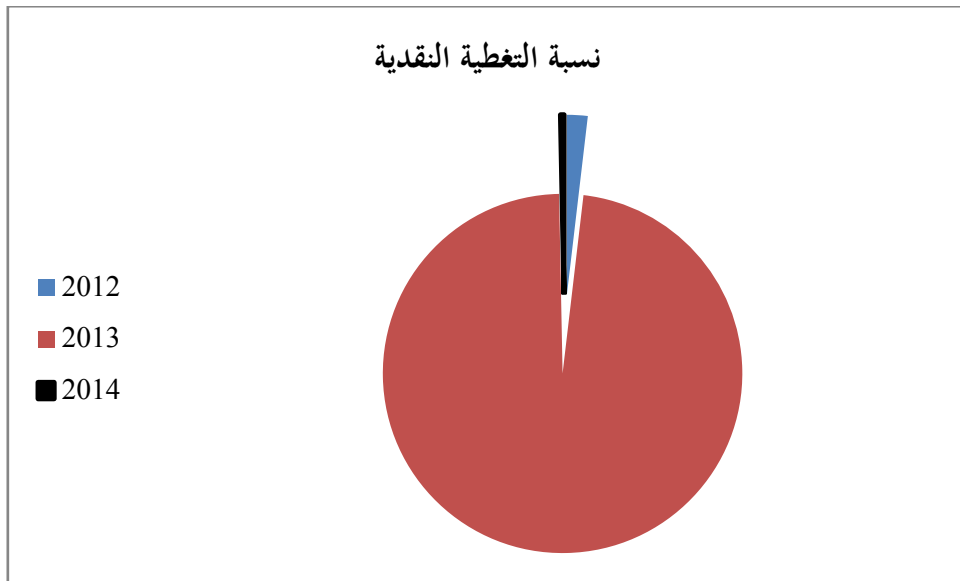
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول يتبين أن نسبة التغطية النقدية لسنة 2012 قد بلغت (0,281) وهذا ما يعني إن صافي التدفق النقدي يغطي إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أما سنة 2013 فقد حققت نسبة سالبة بقيمة (-14,82)، وأيضاً سنة 2014 حققت نسبة (-0,047) وهذا راجع إلى ارتفاع صافي التدفق النقدي وفي المقابل انخفاض التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وبالتالي فهو مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة ويعكس عدم قدرة التدفقات النقدية المتأتية من النشاط الاستغلالي على تمويل استثمارات المؤسسة.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور نسبة التغطية النقدية للمؤسسة للفترة من 2012 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول رقم (19)

2. نسبة الفائدة المدفوعة: يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{الفوائد المدفوعة}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة

البيان	السنوات	2012	2013	2014
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		324 151 899,20	4 623 162 327,40	97 568 660,46
الفوائد المدفوعة		33 326 906,31	-31 039 906,56	-42 537 075,35
نسبة الفائدة المدفوعة		9,726432336	-148,9425337	-2,293732224

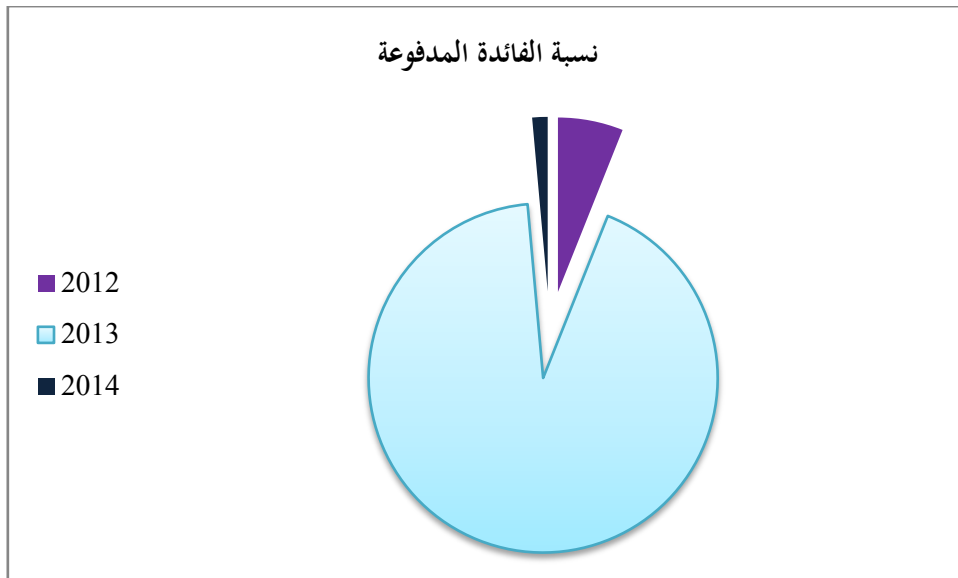
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج:

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون، وبالتالي حسب النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه والذي تم استخراجها من المؤسسة محل الدراسة حققت النسب التالية (9,726، -178,94، -2,293)، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان المؤشر جيدا بالنسبة للمؤسسة.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة للفترة من 2012 إلى 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (20).

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير الإفصاح المحاسبي	9
02	معايير القياس المحاسبي	9
03	تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن SIC	11
04	جدول تدفقات الخزينة - الطريقة المباشرة-	32
05	جدول تدفقات الخزينة - الطريقة غير المباشرة-	34
06	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2012	71
07	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2013	72
08	الميزانية المالية للمؤسسة لسنة 2014	73
09	حسابات النتائج لسنة 2012	74
10	حسابات النتائج لسنة 2013	75
11	حسابات النتائج لسنة 2014	76
12	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012	77
13	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013	78
14	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014	79
15	نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة	80
16	مؤشر النشاط التشغيلي للمؤسسة	81
17	العائد على الأصول من التدفق التشغيلي للمؤسسة	83
18	نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة	84
19	نسبة التغطية النقدية للمؤسسة	85
20	نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة	86

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
10	الهيكل التنظيمي لهيئة معايير المحاسبة	01
14	إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية	02
24	آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية	03
27	التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة المؤسسة	04
42	تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة	05
45	أدوات التشخيص المالي	06
50	المستفيدون من التحليل المالي	07
68	الهيكل التنظيمي لمركب GL2/Z	08
70	الهيكل التنظيمي لقسم المالية	09
81	تطور مؤشر النقدية للفترة من 2012 إلى 2014	10
82	تطور مؤشر النشاط التشغيلي للفترة من 2012 إلى 2014	11
83	تطور العائد على الأصول من التدفق التشغيلي للفترة من 2012 إلى 2014	12
84	تطور مؤشر التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة للفترة من 2012 إلى 2014	13
86	تطور نسبة التغطية النقدية للمؤسسة للفترة من 2012 إلى 2014	14
87	تطور نسبة الفائدة المدفوعة للمؤسسة للفترة من 2012 إلى 2014	15

المختصرات:

المصطلح باللغة الانجليزية	الاختصار
Institute of Chartered Accountants in England and Wales	ICAEW
The Canadian Institute of Chartered Accountants	CICA
American Institute of Certified Public Accountants	AICPA
International Federation of Accountants Committee	IFAC
American Institut of Certified Public Accountants	AICPA
Institute of Managerial Accountants	IMA
Internal Institute of Auditors	IIA
International Accounting Standards Committee	IASC
International Accounting Standards Board	IASB
Standing Interpretation committee	SIC
International Accounting Standards	IAS
International Financial Reporting Standard	IFRS
Standards Advisory Committee	SAC
Système Comptable Financier	SCF
Financial Accounting Standards Board	FASB

قائمة الملاحق:

العنوان	رقم الملاحق
الميزانية المالية لسنة 2012 (الأصول)	01
الميزانية المالية لسنة 2012 (الخصوم)	02
الميزانية المالية لسنة 2013 (الأصول)	03
الميزانية المالية لسنة 2013 (الخصوم)	04
الميزانية المالية لسنة 2014 (الأصول)	05
الميزانية المالية لسنة 2014 (الخصوم)	06
حسابات النتائج لسنة 2012	07
حسابات النتائج لسنة 2013	08
حسابات النتائج لسنة 2014	09
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012	10
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013	11
جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014	12

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
I	تشكرات
VI-II	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
VII-IV	فهرس المحتويات
أ - د	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع وجدول تدفقات الخزينة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي السابع
3	المطلب الأول: معايير المحاسبية الدولية، النشأة والتطور
12	المطلب الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية
16	المطلب الثالث: الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع
23	المبحث الثاني: الإطار النظري لجدول تدفقات الخزينة
23	المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة
30	المطلب الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة
31	المطلب الثالث: نماذج عرض جدول تدفقات الخزينة
36	خلاصة
37	الفصل الثاني: التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة
38	تمهيد
39	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
39	المطلب الأول: مفاهيم في التشخيص المالي
42	المطلب الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي
46	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التشخيص المالي
47	المبحث الثاني: منهجية التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة
47	المطلب الأول: مدخل للتحليل المالي
52	المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي
56	المطلب الثالث: دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة

60	خلاصة
61	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمركب سونطراك
62	تمهيد
63	المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة "سونطراك"
63	المطلب الأول: نشأة وأهداف مؤسسة سونطراك
65	المطلب الثاني: تطور نشاطات شركة سونطراك
67	المطلب الثالث: التعريف بالمركب GL2/Z
70	المبحث الثاني: التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات خزينة لمركب GL2/Z
70	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمركب للفترة 2012-2014
80	المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية المشتقة للفترة من 2012 إلى 2014
88	خلاصة
89	الخاتمة العامة
93	قائمة المراجع
99	الملاحق

الخاتمة العامة

تعتبر الإدارة المالية من الأوجه الهامة في إدارة المؤسسات الاقتصادية بما لها من أثر جلي على تصوير الجانب المالي لمختلف أوجه النشاط الاستقلالي وعلى هذا الأساس تتعدد مصادر قاعدة البيانات التي تعتمد عليها الإدارة العليا لصناعة القرارات المالية بمختلف أبعادها و مجالاتها.

ونظرا لتعدد القوائم المالية التي تدرس كل منها جانب معين، كان جدول تدفقات الخزينة القائمة البارزة التي يمكن ان تشهدها المؤسسة، فبعد تبني المعايير المحاسبية الدولية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، توضحت بعض الإجابات التي عجزت عن حلها القوائم المالية الأخرى، فالميزانية تحدد المركز المالي وجدول حسابات النتائج يحدد تطور الأداء، لكن من يضمن النتائج الايجابية المتوصل إليها في هذه القوائم تعكس تطورا نقديا تحصيليا لخزنتها.

وتعتمد المؤسسة على جدول تدفقات الخزينة لتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية من خلال درجة السيولة التي تعتمد عليها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطرة التي تصاحب تدفقاته ومدى قدرته على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية وما في حكمها، كما أن المؤشر الحقيقي للربح ليس الربح المتولد من قائمة الدخل، إذ قد تحقق المؤسسة أرباح ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة وهذا يؤدي بالمؤسسة لمواجهة صعوبات مالية تؤثر على التزاماتها النقدية.

وغالبا ما تسعى المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها للموارد والإمكانيات المتاحة بشكل فعال، وذلك بهدف تحسين أدائها، كما يعتبر جدول تدفقات الخزينة وسيلة هامة ومفيدة في اتخاذ القرارات مما يسمح للمؤسسة بالوقوف على الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب، كما تحظى عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بأهمية كبيرة وتحدد وضعية المؤسسة اتجاه حالة معينة وتتطلب هذه العملية توفر مجموعة من المعلومات والسياسات التي تفيد في تحديد اتخاذ القرار من عدمه.

وفي هذا السياق قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، حيث تناولنا في دراستنا النظرية فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى المفاهيم المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة، والمعيار المحاسبي السابع بصفة خاصة، والنماذج التي جاء بها هذا المعيار لعرض مختلف الأجزاء المكونة للخزينة، أما الفصل الثاني فشمّل التشخيص المالي واهم المفاهيم المتعلقة به مع التركيز على منهجيته باستخدام جدول تدفقات الخزينة، وفيما يخص الدراسة التطبيقية فقد حاولنا فيها

تحليل وضعية مركب GL2/Z للفترة من 2012 إلى 2014، وذلك باستخدام أداة جدول تدفقات الخزينة ومختلف المؤشرات المستخرجة منها وذلك بمساعدة الميزانية وجدول حسابات النتائج.

أولاً: النتائج

الفرضية الأولى:

جاء المعيار المحاسبي الدولي السابع لتفسير ما وراء القيم الموجبة لنتائج المؤسسة، والتي تكون موجبة تكون موجبة لكن حقيقة الوضع المالي يتنبأ بالعجز، فجاء بمفهوم النقدية والنقد المعادل والذي يعبر عن حركية التسديدات والتحصيلات النقدية المتعلقة بنشاط الاستغلال، الاستثمار والتمويل، وانعكاسها على خزينة المؤسسة (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).

الفرضية الثانية:

جدول تدفقات الخزينة أداة حديثة وفعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن خلال البحث توصلنا إلى أن جدول تدفقات الخزينة أداة حديثة أتى بها النظام المحاسبي المالي الجديد وهي قائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى ألزم المؤسسات الاقتصادية بإعدادها لأنها توضح كيف تتشكل الخزينة وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاثة أنواع: أنشطة الاستغلال، أنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل، وهو ما يسمح بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة والضعف في تأدية هذه الوظائف والوقوف على حالات العجز والفائض على مستوى الخزينة (وهذا ما يثبت صحة الفرضية).

الفرضية الثالثة:

لا توجد أدوات تحليلية خاصة بقائمة مالية يمكن وصفها على أنها شاملة لجميع أغراض التحليل، وجاء تعدد أدوات التحليل المتاحة على القائمين بعملية التحليل نتيجة لتعدد القوائم المالية المعدة، إذ بإمكانهم استخدام أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات حول موضوع البحث، وإن تعددها سوف يعزز من نتائج التحليل، وعليه فأن قائمة التدفقات النقدية تعد جزءاً مكمل وأساسياً لإمكانية تحليل الوحدات الاقتصادية إلى جانب القوائم المالية الأساسية.

خصوصية نتائج مؤشرات قائمة التدفقات النقدية، إذ من الممكن أن تكون نتائجها موجبة (ويعني فائض بالنقدية) أو سالبة (ويعني نقص بالنقدية) ويعود السبب في ذلك كونها ناتجة من الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من أنشطتها الثلاث (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وهذا ما يميز نتائجها عن غيرها من المؤشرات في القوائم الأخرى (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

ثانياً: الاقتراحات والتوصيات

- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية المستخدمة في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المؤسسات أو لمقارنة أداء المؤسسة نفسها في فترات مالية متتالية.
- الحاجة إلى إجراء دراسة مماثلة عن هذا الموضوع يتناول استخدام أدوات التحليل المالي الأخرى التي لم يتم تناولها في هذا البحث.
- السعي وراء دراسة لإيجاد أدوات تحليلية جديدة، وذلك من خلال ربط أدوات التحليل المالي المبينة على التدفقات النقدية مع أدوات التحليل المالي المبينة على القوائم المالية الأخرى.
- محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي تحققت المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلاً.

الفصل الاول:

المعيار المحاسبي الدولي السابع وجدول تدفقات الخزينة

تمهيد:

المحاسبة بطبيعتها علم اجتماعي يستجيب للحاجات الآنية للمجتمع وقد نما هذا العلم وتطور عبر التاريخ معتمدا على الفروع الأخرى التي أخذ منها أكثر مما أعطاهما وقد اعتبرت المحاسبة متغيرا تابعا بتطور المجتمع فهي لا تسبق المجتمع ولا تقوده بل تنقاد لتطوراتها في جميع المجالات الحياتية وتتميز بأنها انفعالية وليست فاعلة وترتبط بالوسط الاجتماعي الذي توجد فيه وقد كان نشوؤها بفضل تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية ساهمت جميعها في نشأة المحاسبة وتطورها على مر العصور. وهكذا وفي ظل الممارسات الحديثة للمحاسبة أخذت أهمية القوائم المالية تتفاوت عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي السابق كانت الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم الأخرى من حيث الأهمية، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل منذ تشكيل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، باعتباره تقدم المعلومات ذات الصلة بتقييم الأداء والقدرة على توليد الأرباح، ومع مرور الوقت تغير هذا الحال وبدأ الاهتمام بقدرة المؤسسة على توليد السيولة وهنا نجد من بين الإصدارات المعايير المحاسبية الدولية كان المعيار المحاسبي الدولي السابع، المعيار الكفيل ببيان التدفق النقدي، فتم استحداث جدول تدفقات الخزينة والذي لا يمكن المستخدمين من معلومات عن توليد الأرباح دون تحديث مصادره بل معلومات عن حركية المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي السابع

نظرا لتأثير العوامة والتكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات المحلية التي أدت إلى تلاشي الحدود الجغرافية والاقتصادية، وبالتالي لم تعد المعلومات المالية المتحصل عليها من الأنظمة المحاسبية المحلية كافية للإجابة على تساؤلات المستعملين، مما دفع بمختلف دول العالم إلى السعي لكسب المزيد من المزايا بالانفتاح وتقديم تسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي، وجعل الحاجة ماسة لإيجاد توافق بين المعايير المعمول بها محليا والمعايير الدولية، وتكمن أهمية المعايير الدولية في محاولة الابتعاد عن الممارسات المحاسبية المتباينة وإيجاد توافق دولي بحثا عن سبل الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة، وتتضمن معلومات تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد على اتخاذ قرارات راشدة من قبل المستخدمين.

ولعل آخر استخدامات المحاسبة الحديثة جدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع، وهنا نجد أن هذه المعايير الدولية خصصت معيارا بأكمله لهذه القوائم، وعليه سنحاول في هذا المبحث تقديم المعايير المحاسبية بصفة عامة والمعيار المحاسبي الدولي السابع بصفة خاصة.

المطلب الأول: معايير المحاسبية الدولية، النشأة والتطور

نظرا إلى اختلاف الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل دولة وتطور الأسواق المالية العالمية والخصخصة في بعض الدول وتعاضم قوة الشركات المتعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة هنا راحت الكثير من المنظمات المهنية في كثير من الدول تهتم بوضع معاييرها وقد مرت هذه الجهود بمراحل عدة.

أولا: نشأة معايير المحاسبية وتطورها

بدأ المحاسبون منذ زمن في التوحيد والتوفيق بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات في تعاملاتها مع منشآت أخرى في دول أخرى في عرض لقوائمها المالية، وعموما ترجع فكرة التوفيق إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خصصت المناقشات لمقارنة المبادئ المحاسبية والممارسات المحاسبية للدول الكبرى، وفي أوت 1966 طرح لورد ينسون فكرة مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين أثناء فترة عمله كرئيس لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) عندما طرح المؤتمر الدولي للمعهد الدولي للمحاسبين القانونيين، (CICA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين (AICPA) وطبعا (ICAEW). ولقد أعلنت المعاهد الثلاثة في جانفي 1967 عن تأسيس مجموعة الدراسات مع

تعيين رئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين روبرت تروبلاد (Trueblood) رئيساً لها. وقد دامت مجموعة الدراسات عشر سنوات حلت في سرق 1977. وأثناء وجودها نشرت 20 وثيقة وهذه الوثائق كانت على شكل دراسات مقارنة وسميت الآراء المذكورة فيها استنتاجات¹.

وفي ما يلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة ووضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة وسنعرض أهمها فيما يلي²:

المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926 في أمستردام.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك، وقد قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة وهي:

*الاستهلاك والمستثمر.

*الاستهلاك وإعادة التقويم.

*السنة التجارية أو الطبيعية.

المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933 في لندن، وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأفريقية.

المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938 في برلين، وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشاركاً من باقي أنحاء العالم.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 19-20.

² مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص ص 2-3، تم التحميل من موقع <http://www.kantakji.com/accounting>، تمت المعاينة يوم 2015/12/28

المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952 في لندن، حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957 في أمستردام، وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندا. المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962 في نيويورك، وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.

المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967 في باريس.

المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972، حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.

المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية ، وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982 في المكسيك .

المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987 في طوكيو.

المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992 في الولايات المتحدة، وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997 في المكسيك.

المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002 في هونغ كونغ ، حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006 في استانبول، وقد عقدت تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات:

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC.

ثانياً: المنظمات الفاعلة في تنظيم المعايير المحاسبية الدولية

ومن أهم هذه المنظمات التي برز دورها في تفعيل المعايير المحاسبية الدولية نذكر:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC:

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون (2.5) محاسب¹.

يهدف الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى دعم تنمية وتطوير مهنة المحاسب بشكل متجانس باستخدام معايير توافقية وإلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على استخدامها في ظل علاقتها الوطيدة مع الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية والإقليمية في مختلف أنحاء العالم².

وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية³:

¹ مأمون حمدان، "معايير المحاسبة الدولية"، ملخص مقدم من طرف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، ديسمبر 2009، ص 10.

² مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري، دار الهدى، عين ميله، الجزائر، 2014، ص 38، 39.

³ حسين القاضي وآخرون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 110-111.

1. لجنة التعليم: وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.
2. لجنة السلوك المهني: وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.
3. لجنة المحاسبة المالية والإدارية: وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.
4. لجنة القطاع العام: وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية بما في ذلك:
وضع معايير المحاسبة والمراجعة وتعزيز قبولها الطوعي.
وضع البرامج لتشجيع البحث والتعليم.
تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء والجهات الأخرى المهتمة.

2. لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:

في عام 1973 شكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي تعني بتوحيد المبادئ المحاسبية من قبل الهيئات المهنية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا والمكسيك وهولندا وإيرلندا بالإضافة إلى اليابان¹.

وتعود النشأة إلى المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة، في هذا المؤتمر اقترح اللورد ينسون الذي كان قد طلب منه إنشاء هيئة دولية للمحاسبة بناء على مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين، تكون مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة الدولية، وبعد عقد عدة اجتماعات بين رؤساء المعاهد الثلاث (CICA، AICPA، ICAEW) إضافة إلى معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا (ICAS) تم الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول وتشكيل هيئة محاسبية دولية بشكل يتجاوز الدول الثلاث،

¹ فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 68.

وعليه فقد وجهت الدعوة لهيئات المحاسبية في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا لحضور اجتماع لندن في مارس 1973 وفيه تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية¹. وفي سنة 1981 أسس IASC مجموعة استشارية دولية ضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية والبورصات والجهات المنظمة للأوراق المالي. وقد اجتمعت المجموعة الاستشارية دوريا لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات IASC وبرنامج عمله، و قد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في وضع معايير المحاسبة الدولية وكسب القبول للمعايير الناتجة. وفي سنة 1983 شمل IASC كل هيئات المحاسبة المهنية التي كانت أعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

وفي سنة 1995 أنشأت IASC مجلسا استشاريا رفيع المستوى تكون من أفراد بارزين في مراكز وظيفية عليا في مهنة المحاسبة والأعمال ومستخدمي القوائم المالية الآخرين، وكان دور المجلس هو تعزيز مقبولية معايير المحاسبة الدولية بشكل عام. وفي سنة 1998 أصبحت الصين عضوا في IFAC وانضمت إلى مجلس إدارة IASC كمراقب. وفي عام 1999 فتحت اجتماعات IASC للمراقبة العامة. وعندما تم حل مجلس إدارة IASC في سنة 2001 كان هناك 153 عضوا من 112 بلد. وقد قام بإصدار أول معيار سنة 1975 (الذي ألغي 1998) ليحل محله عرض القوائم المالية. كما أنه لا توجد فترة لإصدار المعايير أو نواتج محددة لذلك وإنما يتم إصدار المعايير طبقا للضرورة والحاجة. وبعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات ثم المراجعة والمصادقة يتم تحديد بدء سريان المعيار. وقد ترتب على نمو المحاسبة وتطويرها وتزايد العوامل المختلفة المؤثرة على البيئة المحاسبية أن تجدد اللجنة ضرورة في إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية². وقد أصدرت اللجنة 41 معيار محاسبي دولي هي كما يلي:

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² سالمى محمد الدينوري، " قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 48، 49.

الجدول رقم (01): معايير الإفصاح المحاسبي

رقم المعيار	اسم المعيار
1	إعداد وعرض البيانات المالية
7	قائمة التدفقات النقدية
14	التقارير المالية للقطاعات
15	المعلومات التي تعكس آثار التغيير في الأسعار
16	الممتلكات والمعدات والتجهيزات
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
27	البيانات المالية الموحدة
29	البلاغ المالي في حالة التضخم المفرط
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة
31	الحصص في المشروعات المشتركة
32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض
34	التقارير المرحلية

المصدر: فارس جميل الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78 - 79.

الجدول رقم (02): معايير القياس المحاسبي

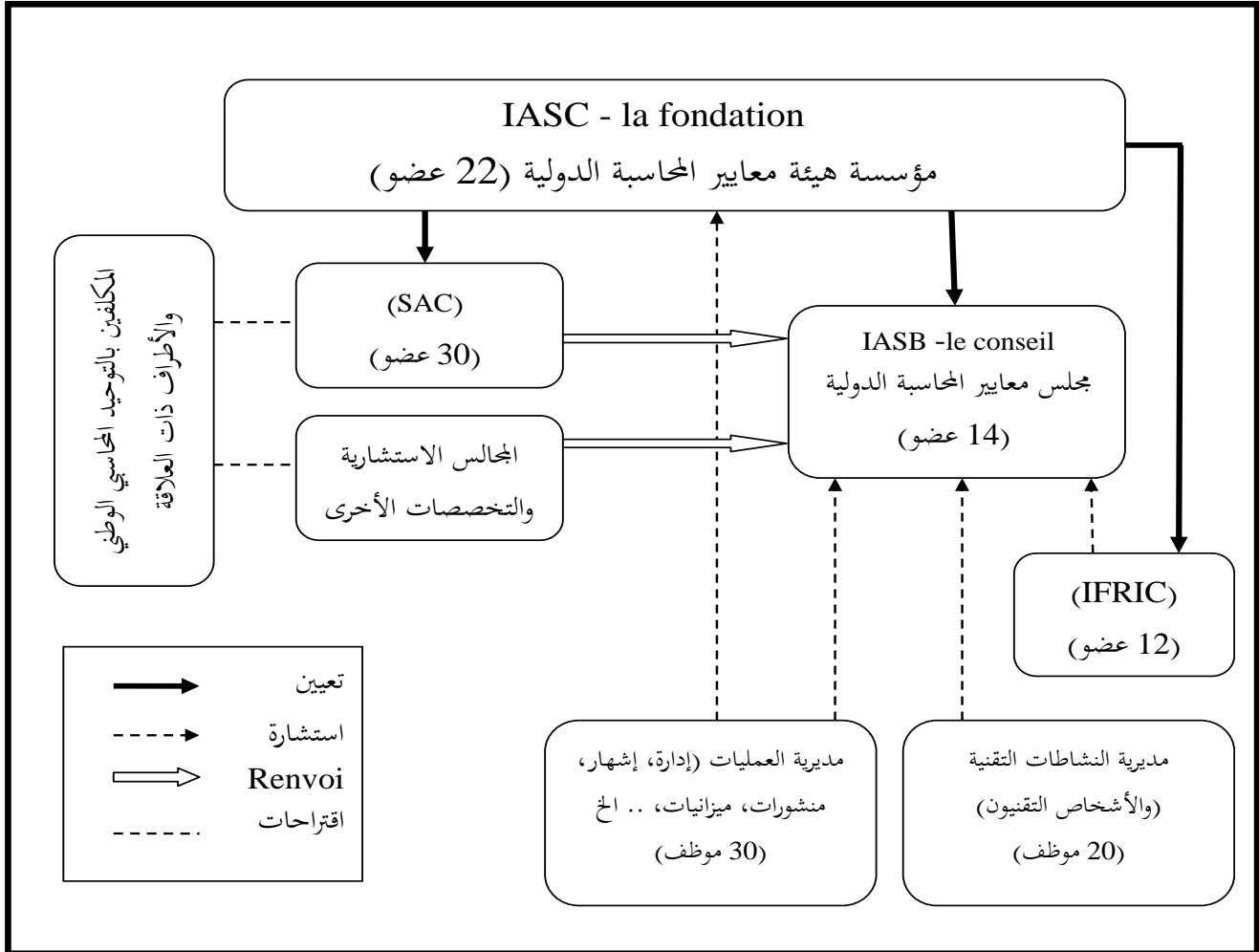
رقم المعيار	اسم المعيار
2	المخزون
4	محاسبة الاهتلاك
8	السياسات المحاسبي، التقديرات والأخطاء
10	الأحداث اللاحقة لإعداد الميزانية
11	عقود المقاولات
12	ضرائب الدخل
13	عرض الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة
17	عقود الإيجار
18	الإيراد
19	منافع الموظفين
21	التغييرات في أسعار الصرف
23	تكاليف الاقتراض
25	محاسبة الاستثمارات
28	الاستثمارات في الشركات الزميلة
33	ربحية السهم
36	انخفاض قيمة الموجودات
37	المخصصات والموجودات والمطلوبات المحتملة

الأصول الغير ملموسة	38
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	39
العقارات الاستثمارية	40
الزراعة	41

المصدر: فارس جميل الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71 - 72.

كما يوضح الشكل الآتي الهيكل العامة لمجلس معايير المحاسبة الدولية:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لهيئة معايير المحاسبة



المصدر: مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

تشكيل اللجنة الدائمة لتفسير المعايير (SIC):

شكلت إدارة IASC لجنة دائمة للتفسيرات SIC في عام 1997 لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة بديلة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة وعند صياغة التفسيرات، تستشير لجنة التفسيرات لجنا وطنية مماثلة رشحت من أجل ذلك، ويتلخص جدول أعمال SIC في¹:

تقديم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

المساهمة في ترتيب الأولويات المحاسبية.

ربط جسور الاتصال بين المهتمين بالمحاسبة ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

تقديم الاستشارة لكل عناصر الهيكل التنظيمي السابق (الشكل 1)، بما يخدم الوصول إلى معايير

محاسبية ذات جودة عالية وبما يتيح إمكانية التكيف لمختلف السياسات المرسومة.

والجدول التالي يقدم تفسيرات لجنة SIC وهي كما يلي:

الجدول رقم (03): تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن SIC

رقم التفسير	عنوان التفسير
SIC 7	مدخل إلى اليورو
SIC 10	المساعدات الحكومية - غير المتعلقة بالتحديد بالأنشطة التشغيلية
SIC 12	توحيد البيانات - الشركات ذات الغرض الخاص
SIC 13	الشركات المسيطر عليها بشكل مشترك - المساهمة الغير النقدية من خلال المشاركين
SIC 15	عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز
SIC 21	ضرائب الدخل - استرداد الأصول غير القابل للاستهلاك المعاد تقييمها
SIC 25	ضرائب الدخل - التغيرات في حالة الضريبة للشركة أو مساهمها
SIC 27	تقييم جوهر العمليات بالصيغة القانونية لعقد الإيجار
SIC 29	الإفصاح - عقود الامتيازات الخدمية
SIC 31	الإيرادات - عمليات المقايضة المتضمنة خدمات الإعلان
SIC 32	الأصول الغير ملموسة - تكاليف مواقع الانترنت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع سابق، حسين يوسف القاضي وآخرون، ص ص 247-248.

¹ مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3. لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC:

انبثقت لجنة ممارسة المراجعة الدولية عن الإتحاد الدولي للمحاسبين وكان ذلك في أوائل الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل مجتمع المحاسبين القانونيين لجنة إجراءات تقريرها في سنة 1954 وقد فرقت تلك اللجنة بين معايير المراجعة وإجراءاتها، ذلك أن الأخيرة ترتبط بالأعمال التي ينبغي أن يقوم بها مراجع الحسابات، أما المعايير فتتعلق بقياس دقة هذه الأعمال.

يتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الإتحاد، وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة المراجعة الدولية ممثلين من الدولة غير الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر، و يتمتع كل بلد بممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط، وتتضمن لجنة ممارسة المراجعة الدولية ابتداءً من 1994 أعضاء من 13 دولة وهي: أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتطلب المصادقة على البيان المقترح المسودة الأولية أو بيان توكيلي للإصدار إلى التصويت الإيجابي في ثلاثة أرباع البلدان، وما لا يقل عن عشرة حاضرة الاجتماع، لا يتم إدراج الآراء المخالفة للمسودات الأولية في البيانات الصادرة عن اللجنة¹.

المطلب الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

شهدت البيئة المحاسبية تطوراً ملحوظاً ومطرداً اتسم بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، فما هو مفهومها، فيما تكمن أهميتها، وما هي خصائصها؟.

أولاً: مفهوم معايير المحاسبية الدولية

لغويًا يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية (Norma) والتي تعني أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي، أما اصطلاحاً فتترادف استعمال كلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة، وتعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى أن المعيار

¹ حسن قاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 42-43.

عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضيق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وهناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة¹.

ويرى Kohler المعيار على أنه نموذج يعتمد على العرف ويحظى بالقبول العام، ليتلتنون (Littleton) فقد عرف المعيار المحاسبي بأنه هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة، كما تم تعريف المعايير المحاسبية بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة ومراجعة الحسابات².

وعليه نجد أن المعايير المحاسبية هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير القواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، و إيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها³.

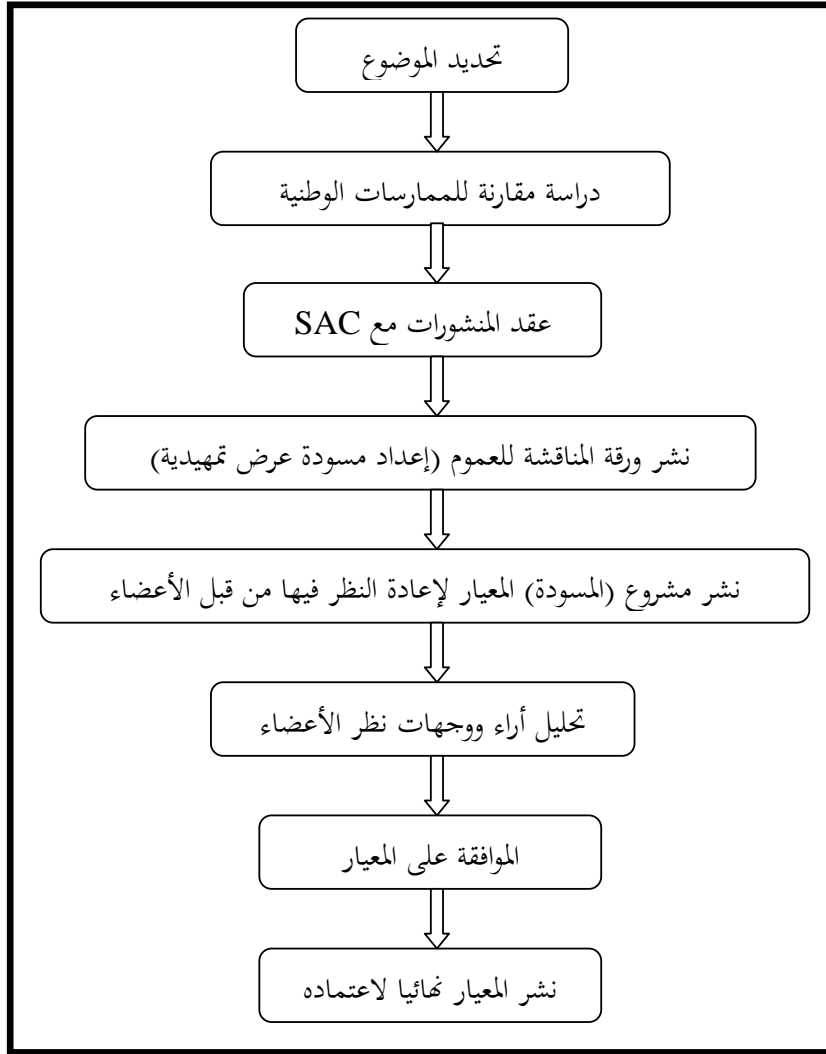
وفيما يلي يوضح الشكل التالي إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية:

¹ رفيق يوسف، " النظام المحاسبي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2010-2011، ص 102.

² مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ زعر محمد سامي، " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 14.

الشكل رقم (02): إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية



المصدر: مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ثانيا: أهمية معايير المحاسبة الدولية

لا شك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير مناسبة أو تؤدي إلى استعمال طرق متباينة وغير موحدة، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية غير قابلة للمقارنة ويصعب فهمها من قبل مستخدميها الداخليين أو الخارجيين، كما يؤدي غياب المعايير إلى اختلاف أسس معالجة العمليات والأحداث وعليه تتجلى أهمية المعايير المحاسبية من خلال¹:

تحديد وقياس للأحداث المالية للمنشأة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة وتعكس المركز الصحيح للأحداث المالية.

¹ فارس جميل الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ غياب المعايير المحاسبية سوف تؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم.

تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ بان المعيار يحدد المناسبة في عدد من الطرق التي قد يشار إليها في تنوع المعيار.

عملية اتخاذ القرار وبهذا فإن المعيار الملائم والمناسب وتوفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن يتم عليه اتخاذ قرار مناسب.

أما الجوانب في غياب المعايير المحاسبية سوف تؤدي إلى¹:

غياب المعيار المحاسبي يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، أو قد يؤدي المنشآت إلى استخدام طرق متباينة، وغير موحدة، أو قد يؤدي إلى عدم الإشارة إلى الطريقة المتبعة.

غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى إعداد قوائم مالية كئيبة، وبالتالي يصعب فهم تلك القوائم أو يصعب الاستفادة منها من قبل المستفيدين الداخليين أو المستفيدين الخارجيين. غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة، وبالتالي يصعب على المستفيد الخارجي أو المستثمر من المقارنة أو دراسة البدائل.

غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو قرار خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم.

ثالثاً: خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص، أهمها²:

قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير، لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

¹ فارس جميل الصوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 70 - 71.

² رفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 103.

قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير.

هرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.

غير إجبارية، لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.

تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي وفق إطار تصوري.

إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضع الحقيقية للمؤسسة.

إدخال مفهوم الاستحداث أو القيمة الحالية بهدف معرفة اثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم¹.

المطلب الثالث: الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع

يتناول المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) متطلبات بناء جدول تدفقات الخزينة الذي يعرض قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى من خزينة المؤسسة تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها: دورة الاستغلال، الاستثمار والتمويل خلال دورة محاسبية محددة عادة سنة.

أولاً: لمحة تاريخية عن نشوء وتطور المعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة تدفقات النقدية)

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبياً، وقد شهدت منذ نشأتها إلى الآن تطورا ملحوظا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أم من حيث صور أو نماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية.

ومن أجل التعرف على قائمة التدفقات النقدية بشكل الذي استقرت عليه الآن، لابد من الوقوف على لمحة تاريخية عن نشأت وتطور هذه القائمة، إذ أن قائمة التدفقات النقدية هي خلاصة جهود بذلت من أجل تكوينها، فقد مرت بسلسلة زمنية طويلة نسبياً، تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلي حاجات مستخدميها، وعليه سوف نتناول أهم المراحل الزمنية التي مرت بها:

¹ كوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص 18.

أ مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخدامها:

"بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه "قائمة من أين تم الحصول على الأموال وكيف ذهبت" حيث لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة الميزانية للشركة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة ليصبح "قائمة الأموال المخصصة"، وفي سنة 1963 قام مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principle Board بإعادة ترميز عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة، لتصبح "قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها" بحيث تعرض كمعلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة، إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض وأن رأى المراجع في هذه القائمة يكون اختيارياً"¹.

ب مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

"في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" ألزم فيها الوحدات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى، وأصبح أسمها "قائمة التغيرات في المركز المالي"، وقد تم تعريفها على أنها "قائمة مالية توضح مصادر رأس المال واستخداماته خلال المدة المحاسبية، كما تفصح هذه القائمة عن أنشطة التمويل والاستثمار وقد استمر إعداد هذه القائمة وفقاً لمفهوم رأس المال العامل والذي يقضي فيه إلى أن مفهوم الأموال هو صافي رأس المال العامل للوحدة الاقتصادية في لحظة معينة، ويمثل الفرق بين مجموع الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في تلك اللحظة، وعندما ينحصر مفهوم الأموال بصافي رأس المال العامل فقط، يتحدد إطار المعاملات المالية التي تظهرها قائمة التغيرات في المركز المالي بتلك التي يترتب على حدوثها تغير في صافي رأس المال العامل فقط، وذلك بغض النظر عن اتجاه هذا التغير سواء بالزيادة أو النقص، أما المعاملات المالية الأخرى التي لا تؤثر على صافي رأس المال العامل مثل شراء موجود ثابت مقابل إصدار أسهم عادية أو ممتازة فلا تظهرها القائمة بالرغم من أهميتها النسبية للنشاط التمويلي والاستثماري في الوحدة الاقتصادية"².

¹ حليلة فولاني، "جدول التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص ص 9-10.

² أمال نوري محمد، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، ورقة بحثية في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع و الثلاثون، بغداد، العراق، 2013، ص ص 332-333.

وتأسيس على ما تقدم فقد تعرضت هذه القائمة للعديد من الانتقادات والجدل حول مدى فعاليتها وجدواها، خاصة بعد تصاعد حالات الإفلاس التي تعرضت لها الوحدات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت القوائم المالية لتلك الوحدات تفصح عن صافي أرباح مرتفع بينما كانت تواجه عجزا في السيولة النقدية لديها، مما حدا بمجلس معايير المحاسبة المالية القيام بعدد من الدراسات والأبحاث محاولة منه للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل، ومن أهم هذه الانتقادات نذكر منها الآتي:

+ استخدام قائمة التغيرات في المركز المالي كأساس الاستحقاق المحاسبي لا يعبر عن التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية بالشكل المطلوب.

إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة و المرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي.

تعدد الاختلافات نتيجة لتعدد المفاهيم الخاصة بالأموال مثل النقدية أو رأس المال العامل.

لا تقدم قائمة التغيرات في المركز المالي أساسا للمقارنة السليمة بين الوحدات الاقتصادية نتيجة لتعدد نماذج إعدادها.

المعلومات المستقاة منها غير مفيدة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين.

لا تعترف قائمة التغيرات في المركز المالي كغيرها من القوائم المالية بالتضخم مما حدا بالعديد من المستخدمين إلى البحث عن معيار أكثر تجردا لتقييم مدى نجاح أو فشل العمليات.

لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

ت مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدية:

"نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها إلى قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل ازداد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشرا جيدا على تقييم سيولة المنشأة، لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المنشأة تعد على الأساس النقدي وتجييب عن استفسارات مستخدمي القوائم المالية مكث: ما هي كمية النقود التي حصلت عليها المنشأة من أنشطتها؟

هل حصلت المنشأة على النقدية اللازمة للمصاريف؟ لماذا توزع الشركة ذات الربحية الأكبر أرباحاً قليلة؟ كيف يمكن للشركة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون صافي نتائج الأعمال خسائر؟¹

إلى أن انتهى الأمر بصدور المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، حيث ألزم الشركات بضرورة تضمين القوائم المالية بقائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع قائمتي الدخل والمركز المالي، وبذلك تكون قائمة التدفقات النقدية قد حلت محل قائمة التغيرات في المركز المالي.

وفي عام 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) المعيار الدولي رقم (07) المعدل بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" حيث أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداءً من جانفي 1994.

وبالنظر إلى ما سبق يمكن حصر الاختلاف بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي في مفهوم الأموال حيث تنظر القائمة الأولى على أن الأموال هي رأس المال العامل فيما تنظر القائمة الثانية على أن الأموال هي النقد والنقد المعادل.

ثانياً: مضمون المعيار المحاسبي الدولي السابع

تضمن معيار المحاسبة الدولي السابع (7) شروط ومتطلبات للإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) وفق ما يلي²:

يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب، والإفصاح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم، وتصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

¹ محمد يوسف الهباش، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد الحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006، ص 19.

² عبد الناصر شحدة السيد احمد، "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص ص 31-32.

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

إن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداماً للنقدية أو ما يعادلها يجب أن لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية، وإنما يجب الإفصاح عنها في مكان آخر في القوائم المالية.

يجب على المؤسسة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها، والإفصاح عن تأثير أي تغيير في سياسة تحديد مكونات النقدية وما يعادلها.

يستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها، وذلك لأن هذه العمليات تعتبر جزءاً من إدارة النقدية للمؤسسة وليس جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هاماً وذلك لأن هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل منفصل لأنه يفيد في عملية التنبؤ بمقدار النقدية اللازمة في المستقبل للوفاء بمطالبات مقدمي رأس المال.

يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية حسب عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي.

يعتبر الإفصاح المنفصل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة التشغيلية والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية مفيدة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية لتقرير ما إذا كان المشروع يقوم بالاستثمار بشكل ملائم.

وعليه حسب مضمون هذا المعيار نجد أن هذا الأخير جاء بمصطلحات في المجال المحاسبي ألا وهي: النقديتي؛ وتشمل النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب.

النقدية المعادلة؛ وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معروفة من النقد لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغيير في القيمة.

التدفقات النقدية: وهي عبارة عن التدفقات الداخلية والخارجية من النقدية وما يعادلها¹.
الأنشطة التشغيلية: وتعني التدفقات من الأنشطة الرئيسية والأنشطة الأخرى غير الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الأنشطة الاستثمارية: وتعني تلك الأنشطة التي تتمثل في امتلاك الأصول طويلة الأجل واستبعاداتها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تتضمنها بنود النقدية المعادلة (قصيرة الأجل عالية السيولة).
الأنشطة التمويلية: وتعني الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم وتركيب رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة².

ثالثاً: هدف المعيار المحاسبي الدولي السابع ونطاق تطبيقه

1 هدف المعيار:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية³:

الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.
تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات.

تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

¹ إسماعيل إسماعيل، "دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ملخص مقدم من طرف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، ديسمبر 2009، ص5.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص 435.

³ مؤيد راضي خنفر وآخرون، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 196.

2 نطاق المعيار¹:

يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.

يجل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة التغيرات في المركز المالي والذي أصدر في جويلية 1977.

يهتم مستخدمو البيانات المالية للمؤسسة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية وما يعادلها وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشآت المختلفة وعمما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمؤسسة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية. فالمؤسسات رغم اختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات والمصروفات تحتاج إلى النقدية وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين. وبناء على ذلك فإن هذا المعيار يتطلب قيام كافة المؤسسات بإعداد قائمة للتدفقات النقدية.

¹ الموقع الإلكتروني: <http://www.kantakji.com/accounting>، تمت المعاينة يوم 2016/01/01،

المبحث الثاني: الإطار النظري لجدول تدفقات الخزينة

المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تمكننا من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث تسمح هذه القائمة بتحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال مختلف أنشطتها الاستثمارية، الاستغلالية والتمويلية.

أولاً: ماهية جدول تدفقات الخزينة

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة

تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداماً للأموال، وتلك التي تعتبر مصدراً لها، وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جداً للإدارة المالية في دراستها حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية¹.

كما عرفها جاموس بأنها قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي، وخلاصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وآخرها. وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل أم تدفق نقدي خارج².

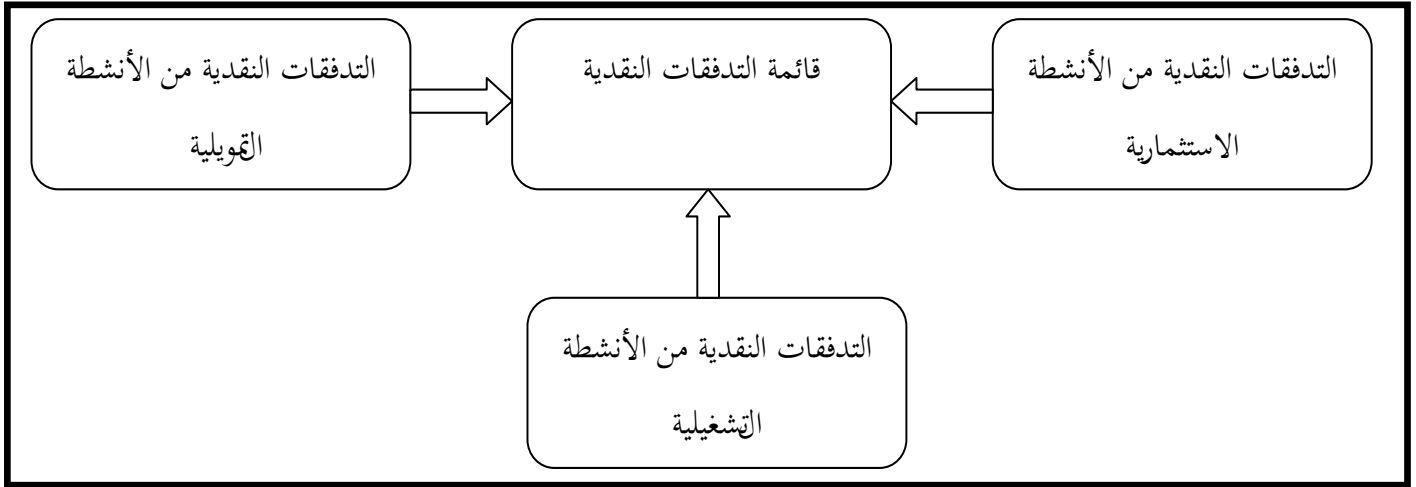
كما يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها³.
ومما سبق نلخص إلى أن جدول تدفقات الخزينة هو جدول يوضح حركية التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة والمتولدة عن أنشطة الاستغلال والاستثمار والتمويل وبالتالي تحديد مساهمة كل وظيفة في التغيير الكلي لخزينة المؤسسة.

¹ بجياوي مفيدة وآخرون، "اثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحلي المالي بالمؤسسة"، الملتقى الدول الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص 5.

² سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي السابع"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص 36.

³ حليلة فولاني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الشكل رقم (03): آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية



المصدر: فاطمة الزهرة لحرش، "أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية" مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2012/2010، ص 5.

2. مكونات جدول تدفقات النقدية

لغرض زيادة فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة لها، فقد أوصى المعيار الدولي السابع الصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة على إلزام الوحدات الاقتصادية بضرورة توفير معلومات حول التغيرات التاريخية في حركة النقدية وما يعادلها من خلال إعداد قائمة للتدفق النقدي خلال مدة معينة مبوبة حسب الأنشطة إلى ثلاث مجموعات هي (تشغيلية واستثمارية وتمويلية)، وفيما يلي سيتم تفصيل كل من هذه الأنشطة كالتالي:

أ. الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية¹.

ويعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من الأنشطة التشغيلية مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة عمليات الشركة على توليد تدفقات نقدية كافية لإعادة سداد القروض والاحتفاظ بالمقدرة التشغيلية للشركة وسداد التوزيعات على الأسهم واقتناء استثمارات جديدة دون الحاجة للجوء إلى مصادر خارجية

¹ حسين القاضي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 277.

للتحويل، وتعتبر المعلومات المستقاة من المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية مع المعلومات الأخرى مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل¹. وتنشأ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أساساً عن طريق توليد الإيرادات الرئيسية للشركة، والتي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، ونسوق منها على سبيل المثال²:

المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع وتقديم الخدمات.

المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى.

المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين.

المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب.

ب. الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الأصول طويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الأصول والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية³، ومن الأمثلة عليها⁴:

المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة والغير ملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.

المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات.

المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة والغير ملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى.

المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

¹ حسين يوسف القاضي وآخرون، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالية، عرض البيانات المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012 ص 181.

² مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 197.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 276.

⁴ مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 197.

ت. الأنشطة التمويلية:

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل¹، ومن أمثلة عليها²:

التقدي المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادات رأس المال.

التقدي المتحصل من إصدار السندات طويلة الأجل.

التقدي المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.

التقدي المدفوع على توزيع الأرباح.

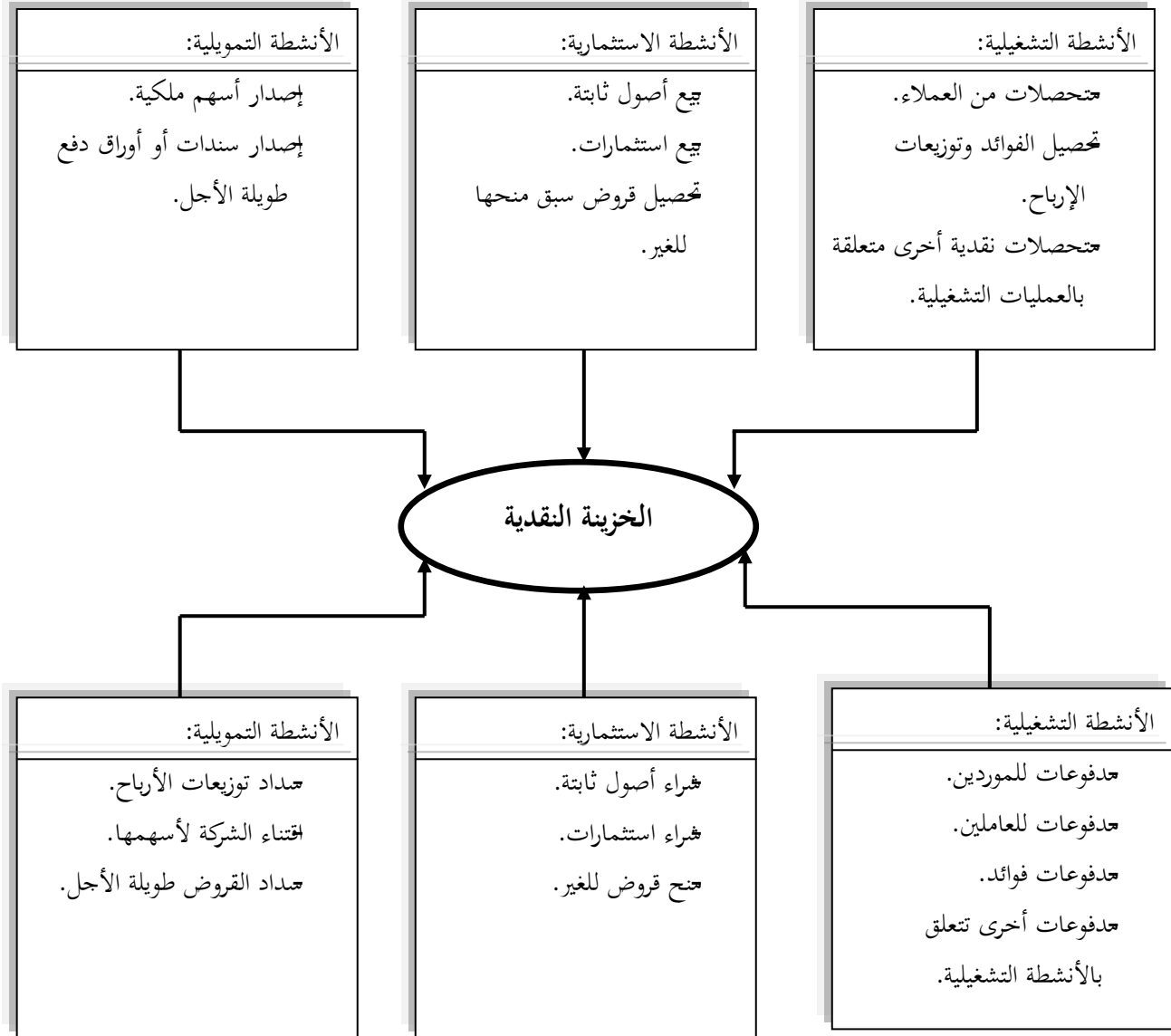
التقدي المدفوع لتسديد السندات.

التقدي المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

¹ المرجع نفسه، ص 197.

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 277.

الشكل رقم (04): التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة المؤسسة



المصدر: محمد سامي راضي، المحاسبة المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 130.

ثانيا: استخدامات جدول تدفقات الخزينة، الأهداف والأهمية

1. استخدامات جدول تدفقات الخزينة:

يمكن استخدام قائمة تدفقات الخزينة والانتفاع بها من قبل كل الجهات الداخلية والخارجية للمشروع ونذكر:

استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. وهذه القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الأنشطة

التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الافتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم وسندات، وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز باستخدام قائمة التدفق النقدي وتستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية. **استخدامات المستثمرين والدائنين:** تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- ❖ قابلية المؤسسة على توليد تدفقات إيجابية صافية.
- ❖ قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- ❖ مدى حاجة المؤسسة لتمويل خارجي.
- ❖ أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلزمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
- ❖ قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الخارجية.
- ❖ آثار الأنشطة التشغيلية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة (والتي يكشف عنها بقائمة مستقلة).

2. أهداف جدول تدفقات الخزينة¹:

- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محددة.
- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاثة (التشغيل، الاستثمار، التمويل).
- مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في:
- أ. تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
 - ب. تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها إلى تمويل خارجي.
 - ت. تقييم السيولة أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم.
 - ث. اليسر المالي وهو يقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها ومقابلة مدفوعاتها عند الاستحقاق.

¹ فؤاد عبد المحسن الجبوري، المحاسبة المتوسطة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 186، 187.

3. أهمية جدول تدفقات الخزينة:

تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة من أهمية المعلومة المالية الإضافية، المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المؤسسة وتلك التي استعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول النتيجة عن تقديمها¹.

إن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة حيث أنها مفيدة جدا في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة ومعرفة مدى مرونتها المالية حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولاً حيث أنها: مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة.

مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محددة. توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث (التشغيل، الاستثمار، التمويل). تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها لتمويل خارجي.

تساعد في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين والدائنين.

إن تحقيق المؤسسة تدفقا نقديا حرا موجبا يشير أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها².

¹ بوتين محمد، " المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 79.

² فؤاد عبد المحسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 189.

المطلب الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة

تعد القوائم المالية الأساسية التقليدية من ميزان المراجعة أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها من ثلاثة مصادر كما ورد في العديد من الكتب ومن أهمها¹:

أولاً: خطوات إعداد جدول تدفقات الخزينة

الميزانية العمومية المقارنة: القيام بعملية مقارنة لميزانيتين لفترتين متتاليتين بهدف تقدير التغيرات في جانبي الأصول والخصوم بين كل من أول الفترة وأخرها.

جدول حسابات النتائج: تحليل قائمة الدخل الحالية لتحديد مقدار الزيادة أو النقص في النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية خلال الفترة.

بيانات إضافية: انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للحصول على معلومات مفصلة إضافية لمعرفة من أين تم الحصول على النقدية وطرق استخدامها.

ويتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية إتباع الخطوات التالية:

1. المرحلة الأولى: توافر قائمتين من قوائم المركز المالي، جدول حسابات النتائج للسنة المراد إعداد كشف التدفق النقدي لها.

2. المرحلة الثانية: إجراء الفرق بين ميزانيتين اقتصاديتين لفترتين متماثلتين ثم تحليل جدول حسابات النتائج من أجل حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالخزينة.

3. المرحلة الثالثة: توزيع التدفقات المالية وفقاً لدورة الاستغلال والاستثمار والتمويل.

4. المرحلة الرابعة: تصنيف التدفقات المالية حسب نموذج جدول تدفقات الخزينة المستخدم.

كل هذه المراحل دون أن ننسى التحول من التغير في الحسابات إلى تدفقات المالية الحقيقية وتتضمن:

إبعاد التدفقات الوهمية (غير النقدية) كالإهلاكات والمؤونات.

إعداد تقييم عناصر الأصول بسبب اختلاف القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية.

إعادة هيكلة حسابات النتائج حسب الأرصدة الوسيطة للتسيير.

ترتيب التدفقات المالية حسب جدول تدفقات الخزينة.

¹ سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ثانيا: أسباب اعتماد جدول تدفقات الخزينة

كما هو معلوم أن الجهات والإدارات تفرض على الجهات والإدارات المالية اعتماد جدول تدفقات الخزينة، على اعتبار أن هذه القائمة أساسية من منطلق مالية المؤسسة، فالمعلومات المستخرجة من الميزانية وجدول حسابات النتائج تبقى غير كاملة لأن:

الميزانية تقدم سوى صورة صامتة عن الوضعية المالية للمؤسسة كما أنها لا تعطي مقاربات عن حركة الأموال التي تنتجها دورة الاستغلال، الاستثمار والتمويل.

جدول حسابات النتائج لا يوضح أهمية الخزينة في الأنشطة الاستغلالية للمؤسسة، لأن إعدادها وهيكلته تقوم على النواتج والمصاريف وأثارها.

بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة تعتبر عنصرا استراتيجيا تمول المؤسسة بواسطتها نشاطها وتضمن ازدهارها، والخزينة مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (السيولة) وعلى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل) كما أن إشارتها تمدنا بمعلومات عن وضعية المؤسسة: هل هي في حالة جيدة؟ عاجزة؟ أو مهددة بالزوال؟.

كما يساعد على التكيف مع التنبؤ، حيث يحلل هذا الجدول التحصيلات والتسديدات مجمعة في وظائف لذا فهو يفيد في خطوات التنبؤ وتمثيل المعطيات التقديرية الطابع السهل والواضح له، وكذا تطوير استعماله على المستوى الدولي، فالخزينة هي التي تضخ بقاء المؤسسة وتضمن وضعيتها السليمة.

المطلب الثالث: نماذج عرض جدول تدفقات الخزينة

يوجد هناك العديد من نماذج جدول تدفق الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة وطرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصية في التحليل تتناسب مع كل حالة، لكن حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، ومشروع المخطط المحاسبي المالي يوجد أسلوبان لإعداد جدول تدفقات الخزينة وهما الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر.

أولا: الطريقة المباشرة

نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلا، وكم دفع فعلا، لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية ، يأخذ جدول التدفقات الشكل التالي حسب هذه الطريقة:

الجدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة - الطريقة المباشرة-

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (A)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التموي (C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: أبو منصف، النظام المحاسبي الجديد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2012، ص 12.

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال إلا في مرحلة انطلاق النشاط، وفي غير ذلك يتم اعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأً يتم اللجوء إليه لتغطية العجز الناجم عنهما وذلك باعتبار أن المؤسسة تنشط في الاقتصاديات الرأسمالية أين تكون السوق المالية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية. تتطلب عملية الإعداد حسب هذه الطريقة مبلغ كل عنصر من عناصر الدورات الرئيسية وآجال تسديده، والمدة الممنوحة بالتحديد، مما يعني أن هذه الطريقة سهلة بالنسبة للمسير المالي داخل المؤسسة، وصعبة جداً بالنسبة للمحلل الخارجي إن لم نقل غير ممكنة أصلاً¹.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة

يتم الاعتماد على القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لإعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة، مما يميز هذه الطريقة عن سابقتها بسهولة الحصول عليها والمتطلبات و يسر الفهم التحليل حيث يشجع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB على استخدام هذه الطريقة، و يأخذ جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة الشكل التالي:

¹ حليلة فولاني، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة - الطريقة غير المباشرة-

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل: +الإهلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (A)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيّبات تخصیلات التنازل عن تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (B)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية التمويل (C)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية

ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 268.

وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح (أو الخسارة) حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات

الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في

الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية¹.

ثالثاً: الفرق بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة راجع إلى كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى غير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، فالطريقة المباشرة تشكل عنصر رئيسي لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزيائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. من بين أسباب الاعتماد على الطريقة غير المباشرة في بناء جدول تدفقات الخزينة²:

توجد العديد من الاعتبارات التي تجعل المحلل المالي يفضل اللجوء إلى الطريقة غير المباشرة لحساب المؤشرات المتعلقة ببناء جدول تدفقات الخزينة منها:

تعتبر الطريقة غير المباشرة الأسهل والأدق في حساب المؤشرات المالية والحصول على نتائج صحيحة للجدول، كونها تركز على حسابات نهائية مكونة للمؤشر المراد حسابه. من الناحية العملية من الصعب حساب كل مؤشر بالطريقة المباشرة لأن ذلك يلغي دور المحاسب في توفير المعطيات للمحلل المالي. تعتبر الطريقة غير المباشرة أداة للتأكد من مصداقية ودقة المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي.

¹ حسين القاضي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 278.

² فاطمة الزهرة لحرش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خلاصة:

يتضح مما سبق أن الحاجة التطبيقية لممارسات محاسبية موحدة هي الدافع الرئيسي لإصدار معايير محاسبية دولية، هذا على الصعيد المحاسبي، أما ومن منطلق أن المعلومة المالية هي مخرجة النظام المحاسبي نجد أن الحاجة التطبيقية لقائمة مالية تعكس للمستخدمين هذه المخرجة أدى إلى إصدار قائمة التدفقات النقدية موضحة مبادئها وشروط إعدادها في المعيار المحاسبي الدولي السابع.

ولقد حاولنا في هذا الفصل الانتقال من العام إلى الخاص بالتطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية من أجل الخوض والوصول إلى أهم الإصدارات والذي ترجم في المعيار المحاسبي الدولي السابع، أين تبين أن هذا الأخير لم يكن وليد اللحظة بل مر بجملة من المراحل إلى أن ثبت بمفهوم وعنوان بيان التدفق النقدي.

ولمعرفة أكثر عن قائمة التدفقات النقدية ومضمون هذا المعيار، تم التركيز في الجزء الثاني على الأسس النظرية لهذه القائمة من مفهوم، أهداف وأهمية، أين لوحظ أن هذه القائمة تتكون من ثلاث أجزاء رئيسية، وهذا التقسيم يعكس أنشطة المؤسسة وتميز: دورة الأنشطة التشغيلية، دورة الأنشطة الاستثمارية ودورة الأنشطة التمويلية.

كما نجد وأن إعداد هذه القائمة حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي السابع يتم بطريقتين : الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، واستعمال كلا الطريقتين يؤول إلى نفس النتيجة التي تعكس رصيد خزانة المؤسسة، وأن الاختلاف الوحيد بينهما يكمن في العرض لا المضمون، وفي الجزء المتعلق بدورة الاستغلال، والجدير بالذكر أن المكانة التي احتلتها هذه القائمة بين القوائم المالية الأخرى تزداد أهمية من أهمية المعلومة المالية المستخرجة من هذه القائمة.

الفصل الثاني:

التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

تمهيد:

تعتبر معرفة العوامل التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة وتوازنها معلومة ثمينة خاصة إذا ساهمت في تحديد المشاكل و نتائجها وبالتالي القضاء عليها واسترجاع توازنها.

حيث نجد الكثير من الاقتصاديين يرجعون عدم توازن المؤسسة إلى المشاكل المالية وهو الخطأ الشائع الناتج عن الخلط بين السبب والنتيجة، أي أن المشاكل المالية تكون نتيجة لمشاكل أخرى مختلفة ينبغي البحث عنها باستعمال الفرضيات والتدقيق فيها وبالتالي الوصول إلى النتيجة.

ولهذا كان من الضروري القيام بتشخيص مالي باستخدام الوثائق المحاسبية والمالية قصد الخروج بنتائج ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، وحيث يعتبر التحليل المالي من الأدوات الأساسية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

ومن بين القوائم المالية الجديدة التي يمكن أن تفيد المحلل المالي نجد جدول التدفقات النقدية للخزينة، الذي يمكن تحليله من خلال بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها منه، بحيث تعتبر من الوظائف المهمة في التحليل المالي، حيث يوفر جدول التدفقات النقدية معلومات لا يظهرها جدول حسابات النتائج ولا الميزانية التي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق.

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

إن اهتمام المؤسسات بمستقبلها يستدعي منها وباستمرار القيام بعملية التشخيص لتحديد أدائها وفعاليتها وتحسينها على المدى البعيد. ويعتمد التشخيص على التحليل، دون أن يكون هو نفسه، فالتشخيص فضلا عن كونه يبني على سلاسل من أرقام وبيانات، مصفوفات وجداول، فهو يفترض تقديم التفسير، وعليه فالتحليل ليس إلا أداة للتشخيص، تساعد المسير على اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: مفاهيم في التشخيص المالي

قبل الحديث عن التشخيص المالي باعتباره شق واحد من التشخيص، يجب التطرق إلى أن هذا المفهوم أو المصطلح لا يخص الجانب المالي فحسب بل هو وليد معالجة كل خلل أو عطب في مجال معين، لذا يجب التطرق إلى مفهوم التشخيص عموما، وصولا إلى أحد أنواعه التي تم تخصيصنا.

أولا: مفهوم التشخيص

امتد مفهوم التشخيص إلى مجال الإدارة والتسيير خلال سنوات السبعينيات، وعرف تطورا هاما مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، وإذا كان تعريف التشخيص في المجال الطبي، غرضه، أنواعه، منهجيته ونطاق استعماله واضحا، فإن الوضع يختلف في مجال علم الإدارة. ففي المجال الطبي، التشخيص يعني التعرف على المرض الكامن لدى المريض بدقة كبيرة، ومن ثم وصف العلاج المناسب، انطلاقا من تحديد أعراض الحالة. والطبيب لا يكتفي هنا بتحديد المشكلة ومعالجتها، بل يتعداها ذلك إلى اتخاذ التدابير الوقائية، لتجنب أي مشاكل أخرى متصلة بها في المستقبل.

والتشخيص في المؤسسة كذلك يعطي وصفا واضحا لصحتها العامة، يليه اتخاذ التدابير الكافية لضمان بقائها وتنميتها، فالبيئة الاقتصادية للمؤسسة تشاركها مع العديد من الشركات الأخرى، والبقاء في هذه البيئة يكون فقط من خلال تطوير أعمالها، وصمودها وقدرتها على المنافسة. كما يقود التشخيص أيضا إلى التعرف على الإجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان القدرة على المنافسة في هذه البيئة¹.

في الحقل الطبي نجد المعنى العام لمصطلح التشخيص موضحا في القاموس كما يلي: "التشخيص: هو عملية تحديد للعللة أو المرض، أو الحالة، انطلاقا من أعراضها الظاهرة" والتشخيص هو عملية تحليل نقدية للوضع وعناصر العمل من اجل إجراء تقييم لحالة النظام.

¹ طالب احمد دنيا، " مساهمة الكفاءات البشرية في التشخيص الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 31.

يرى C. Bottin : أن التشخيص هو تلك "الطريقة الخاصة التي نصل بها إلى المعرفة، والتي تحدد الوضع الحالي للمؤسسة من اجل تحديد أهدافها وسياساتها.

ويعرفه Brown: في الصناعة، التشخيص يعني أن نقوم بتحليل المؤسسة بهدف تسليط الضوء على نقاط ضعفها.

أما Ph. Lorino: فيعرف التشخيص على انه "القدرة على تحليل وفهم أداء" كذلك: "التشخيص، هو ربط للأسباب" كما انه "تحديد لركائز الأداء الأكثر فعالية".

وقد اقترح AFNOR تعريفاً آخر أكثر دقة وتفصيلاً لمفهوم التشخيص، بحيث عرفه كما يلي : "التشخيص اختبار طوعي يميز كياناً (شخص أو مؤسسة، وظيفة، المواد..). وفقاً لعدد من المعايير المحددة (عادة ما تسمى الخصائص) لتحديد نقاط الضعف وأسباب الخلل فيها، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة لها. كما عرف التشخيص على انه تقدير لوضعية وفاعلية المؤسسة أو المنظمة وفقاً لسماتها الأساسية وقبود بيئتها، وذلك بهدف تحديد وتحسين قدراتها المتاحة من اجل تحقيق أهدافها، وأحياناً إعادة تعريفها بعد مراجعتها.

ثانياً: أنواع التشخيص

1. التشخيص الشامل: وهو تشخيص عام، يشمل المؤسسة ككل. أي انه يشمل التشخيص المالي،

والاستراتيجي والتنظيمي وتشخيص الموارد البشرية، والإدارة. ولا يهدف لإجراء تحليل جزئي، بل يسعى إلى الحصول على رؤيا شاملة لوضعية المؤسسة ككل، ويكون هذا التشخيص عادة نقطة انطلاق لتشخيصات أخرى فرعية أكثر عمقا ودقة، متى دعت الحاجة لذلك.

2. التشخيص الوظيفي: يقوم هذا التشخيص بفحص وظيفة أو عدة وظائف للمؤسسة (على سبيل المثال

الوظيفة التقنية، الوظيفة التجارية...) وهدفه إخراج واستخلاص الانحراف في الوظائف المحتملة، وأيضاً إخراج نقاط القوة ونقاط الضعف.

3. التشخيص الاستراتيجي: يعد التشخيص الاستراتيجي من المهام الضرورية في الإدارة فهو يعتبر المرجع

الأساسي في صياغة الإستراتيجية العامة بالشركة حيث يتيح كشف المشاكل الإستراتيجية من خلال التعرف على ما مجوزة الشركة وما يجب أن تتوفر عليه من وسائل ومواد كما يعمل التشخيص الاستراتيجي على: تحليل السوق من خلال متابعة نموه وتطوره. إدراك قواعد العمل في كل الأقسام والفروع بالشركة.

تحديد مواطن القوة والضعف في جميع مجالات نشاط الشركة¹.

تحديد تخطيط استراتيجي متناسق ومتكامل لمختلف خيارات الشركة على المدى المتوسط والطويل.

4. التشخيص المالي: وهو تشخيص الوضع المالي للشركة: يتعلق بالربحية والسيولة، وهو من أكثر أنواع

التشخيص مزاولة في المؤسسة، يتم إجراءه سواء في مؤسسات الأعمال أو في البنوك².

ثالثا: مفهوم التشخيص المالي

التشخيص المالي يقصد به في غالب الأحيان التشخيص الموجود عند الممولين الخارجين عن المؤسسة وهو

يرتبط في هذه الحالة بالتحليل المنجز على الأوراق انطلاقا من الوثائق المحاسبية من خلال رؤية هادفة مبنية على

ضمانات قانونية ممكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط والقوانين والعلامة الضرورية لصحة

مالية جيدة³.

كما يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من

الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التار يخة المدونة في القوائم المالية إلى

كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

وعليه التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية، ويتم توضيح ذلك في المخطط

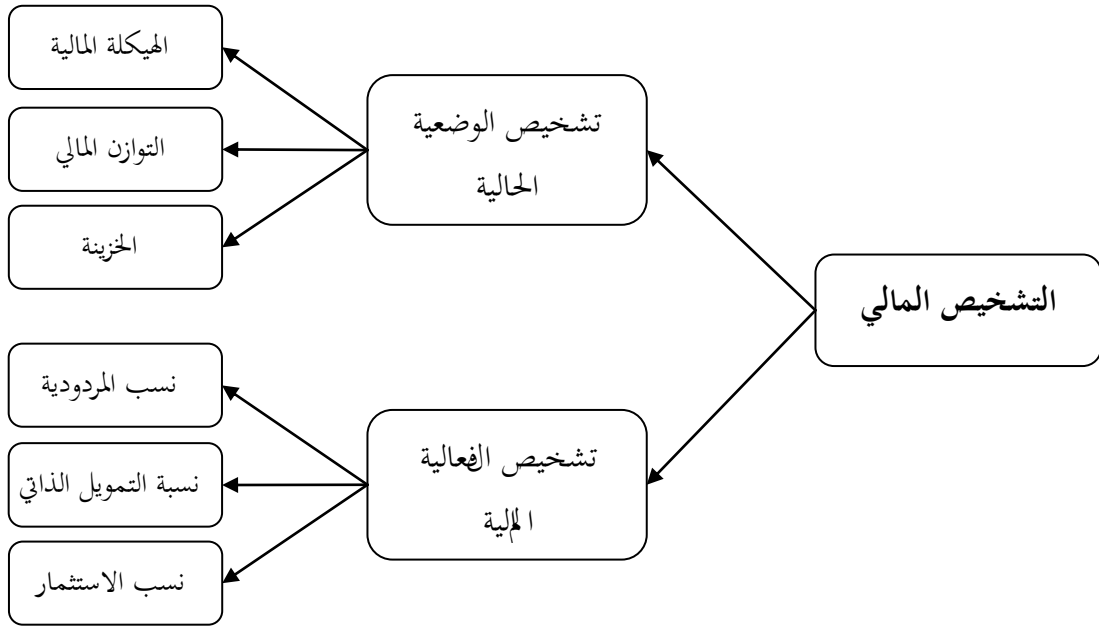
التالي:

¹ مخطاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010-2011، ص 50.

² هواري سويسي، "تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 61.

³ عمر تواتي، "إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 7.

الشكل رقم (05): تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة



المصدر: عمر تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات في دورة أو عدة دورات من نشاطها أو الدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم وهذا يعمل على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة ومنه اقتراح إجراءات مالية، ففي الحالة الجيدة تكون إجراءات بهدف الحفاظ على الاستقرار والتحسين أما في الحالة السيئة تهدف إلى الخروج من الوضعية والتخلص من أسباب الاختلالات.

المطلب الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي

أولاً: طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:

1. التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية

حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

ب تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ت تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

ث تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

ج تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2. التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدّة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3. التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

✓ معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%.

✓ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض.

✓ الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي .

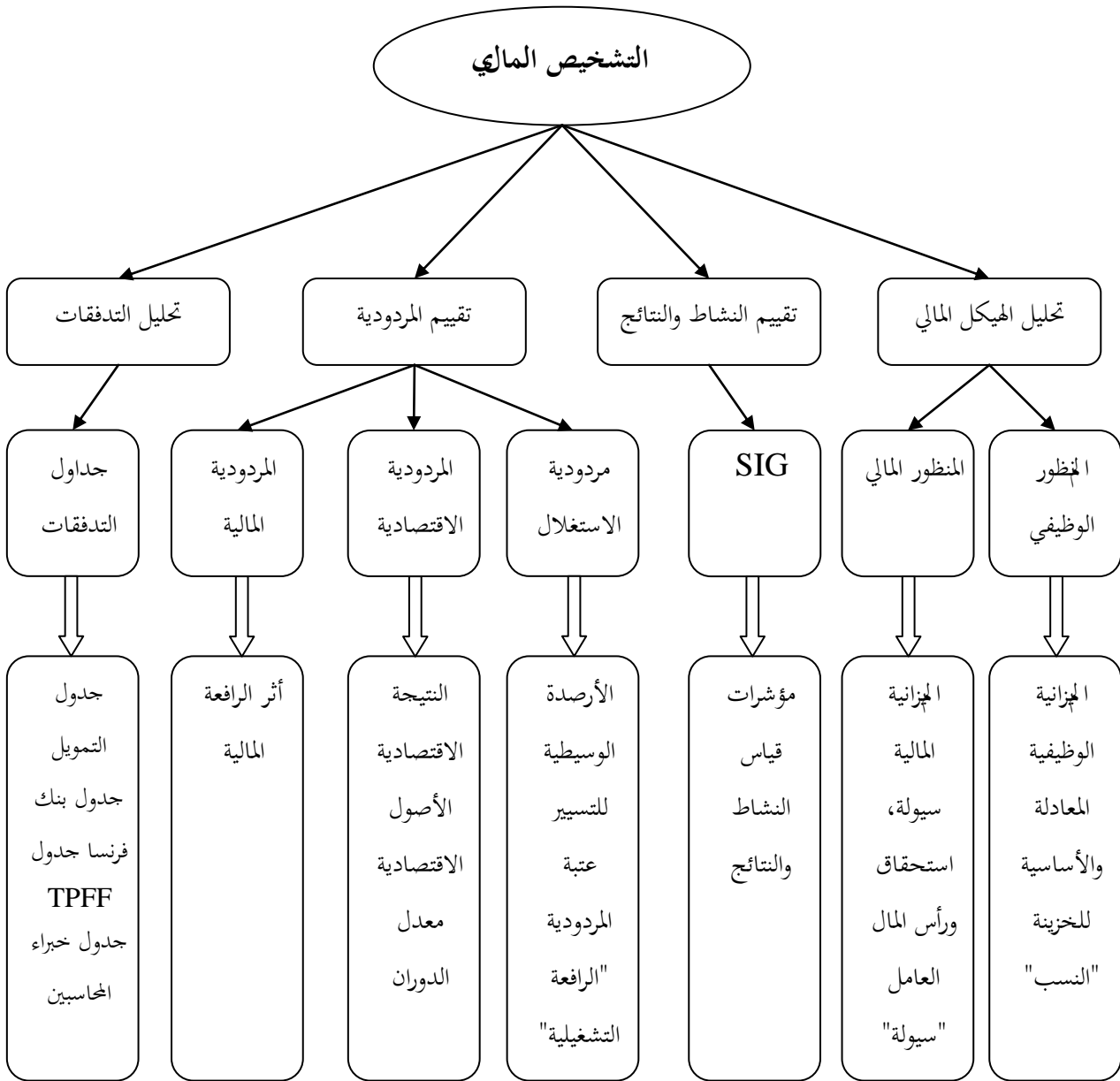
ثانياً: أدوات التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي¹:

1. **تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
2. **تقييم المردودي:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.
3. **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.
4. **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسقة ويمكننا تلخيص هذه الأدوات في الشكل الموالي:

¹ هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الشكل رقم (06): أدوات التشخيص المالي



المصدر: عمر تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التشخيص المالي

أولاً: أهداف التشخيص المالي

أصبح التشخيص المالي ضرورة قصوى لإدارة الأعمال ولتسيير المؤسسات بشكل سليم، وبصفة عامة فإن التشخيص المالي يهدف إلى تحديد المركز المالي الصافي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها، ونظراً لتعدد مجالات انتماء كل محلل مالي فإن الهدف يختلف باختلاف تلك المجالات¹:

المؤسسة: تعتمد على التشخيص المالي من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لاختبار السياسة التمويلية الملائمة بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي يمكنها من التنبؤ بالصعوبات المتعلقة بالمدودية والأخطاء المتمثلة في نقص السيولة والوقوف على طبيعة تطور المؤسسة وغيرها.

المورد: كونه الممول الرئيسي للمؤسسة بالبضائع والمواد الأولية والتي تستحق التسديد في الآجال المحددة، لا يكون اهتمامه بخزينة المؤسسة فحسب بل بطبيعة علاقة المؤسسة بالبنك فكلما كانت هذه العلاقة جيدة فإن المورد يضمن تحصيل أمواله في الآجال المحددة.

البنوك: تسعى من خلال التشخيص المالي إلى التنبؤ بالعجز المتوقع على مستوى خزينة المؤسسة وذلك حرصاً على ضمان استرجاع أموالها.

الزبون: إن اهتماماته تتناقض مع اهتمامات المورد أو البنك فهو يسعى لاكتشاف نقاط الضعف ومعرفة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة للاستفادة من الشروط المثلى للتسديد، وذلك انطلاقاً من موقعه التفاوضي القوي أمام المؤسسة من خلال فرض شروطه المتعلقة بالأسعار والتخفيضات وآجال التسديد.

المنافسون: هدفهم يكمن في معرفة وزن المؤسسة المنافسة في السوق، وذلك بالتعرف على تطور مبيعاتها.

ثانياً: أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

أ. تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.

ب. تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.

ت. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.

¹ احمد جميل توفيق وآخرون، الإدارة المالية، أساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1985، ص 83.

- ث. تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- ج. تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- ح. استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- خ. اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
- د. إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الافتراض المتوفى.

المبحث الثاني: منهجية التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الاقتصاديين في مجال اختصاصهم قصد اتخاذ قراراتهم المختلفة حيث يعمل التحليل المالي على إيضاح الصورة المالية للمؤسسة والوضعية التي ستكون عليها مستقبلا، وذلك من خلال المعلومات المقدمة من طرف المنشأة حيث تقدم نتائجها للأطراف التي يهمها ذلك، كما يعد التحليل المالي الأداة التي أثبتت كفاءتها في تقييم أداء المؤسسة الحالي والمستقبلي.

المطلب الأول: مدخل للتحليل المالي

تضمن هذا المطلب مفهوم التحليل المالي، والأطراف المهتمة به.

أولا: مفهوم التحليل المالي

ظهر التحليل المالي مع ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي وظائف المنشأة الأخرى، وهذا ما يضيفنا في موقع القول بان هذه الوظيفة برزت منذ عام 1900 على وجه التحديد، حينما أجريت دراسات مالية ميدانية باستخدام التحليل لدراسة الوضع المالي للمنشآت الأمريكية، حيث أجريت الدراسات على 981 منشأة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لمعرفة الوضع المالي لهذه المنشآت ثم أصبح بعد ذلك التحليل وظيفة مساندة للوظيفة المالية بشكل عام بوصفه أساسا لتطوير الوظيفة المالية وموضوعا مستقلا يدرس في الجامعات والمدارس المتخصصة في مجال المال والاقتصاد.

ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، هذا ويتناول التحليل المالي هذه المعلومات بالتدقيق والتحليل والتفسير والتقييم لتحقيق الأغراض التالية:

معرفة المركز المالي للشركة.

الموصول إلى القيم الاستثمارية في الشركة وتقوم مستوى كفاءة عملياتها ومدى صلاحية سياساتها المالية والإنتاجية.

تخطيط السياسات المالية بما في ذلك سياسة استهلاك الأصول وسياسة الائتمان والتحصيل والاستئجار والمخزون السلعي وتكوين الاحتياطات والاستثمارات¹. وقد اختلف المفكرين في إعطاء مفهوم موحد للتحليل المالي فكل منهم ذهب إلى تعريفه كل حسب وجهة نظره الخاصة ونجد من بين هذه التعاريف ما يلي:

هي دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية.

هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي².

استخدام مجموعة من الأساليب بهدف إظهار الارتباطات المختلفة بين عناصرها والمتغيرات التي طرأت على الهيكل المالي³.

إن تعدد التعاريف وتنوعها لا يعني على الإطلاق التضارب حول مفهوم التحليل المالي حيث نجد أنها تنصب في مجملها في فكرة واحدة مفادها أن التحليل المالي يمثل أحد المهام الرئيسية للوظيفة المالية التي تهدف أساساً إلى ترشيد قرارات المؤسسة واتخاذ القرارات الصائبة التي تمكنها مستقبلاً من البقاء والاستمرار.

ثانياً: الأطراف المهمة بالتحليل

تتعدد الأطراف المهمة بتحليل القوائم المالية نظراً لما يقدمه من إجابات على تساؤلات مختلفة حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل ويمكن تقسيم هذه الأطراف إلى قسمين أطراف داخلية وهي في منشأة ذاتها وهم أكثر استفادة ومنها أطراف خارجية وتعتمد هذه الأخيرة على القوائم المالية في معظم الأوقات.

المستثمرون الحاليون و المرتقبون: ينصب اهتمام المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على رأس المال المستثمر والقيمة المضافة، هذا بالإضافة إلى المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 99.

² مؤيد راضي خنفر وآخرون، تحليل القوائم المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 71.

³ محمد الصبري، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 42.

يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، و قد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء الأسهم للمؤسسة أم لا، غير أنهما يتفقان عند نقطة الاهتمام بماضي المؤسسة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل¹.

الموردون والمقرضون: يسعى المورد إلى التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه وبالتالي نجده مهتما بالتعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها منافسها، أما بالنسبة للعملاء فباستخدام المعلومات التي ينشرها المورد ومنافسه، يمكنه من معرفة إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنحه لغيره، وتتطابق الفترة التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان².

إدارة المؤسسة: يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، إذ يساهم في تحقيق الأهداف التالية³:

تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار والتعرف على اتجاهات أداء المؤسسة.

مقارنة أداء المؤسسة بأداء مؤسسات الأخرى المقارنة في الحجم والمشكلة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

تقييم فاعلية الرقابة وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.

تقييم كفاءة إدارة الموجودات، وأداء المستويات الإدارية المختلفة.

تشخيص المشكلات الحالية والمساعدة في تخطيط السليم للمستقبل.

الموظفون أو العمال: تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبطة

باستمرارية المشروع، كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل على الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم⁴.

¹ رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 42.

² مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سابق ص 72.

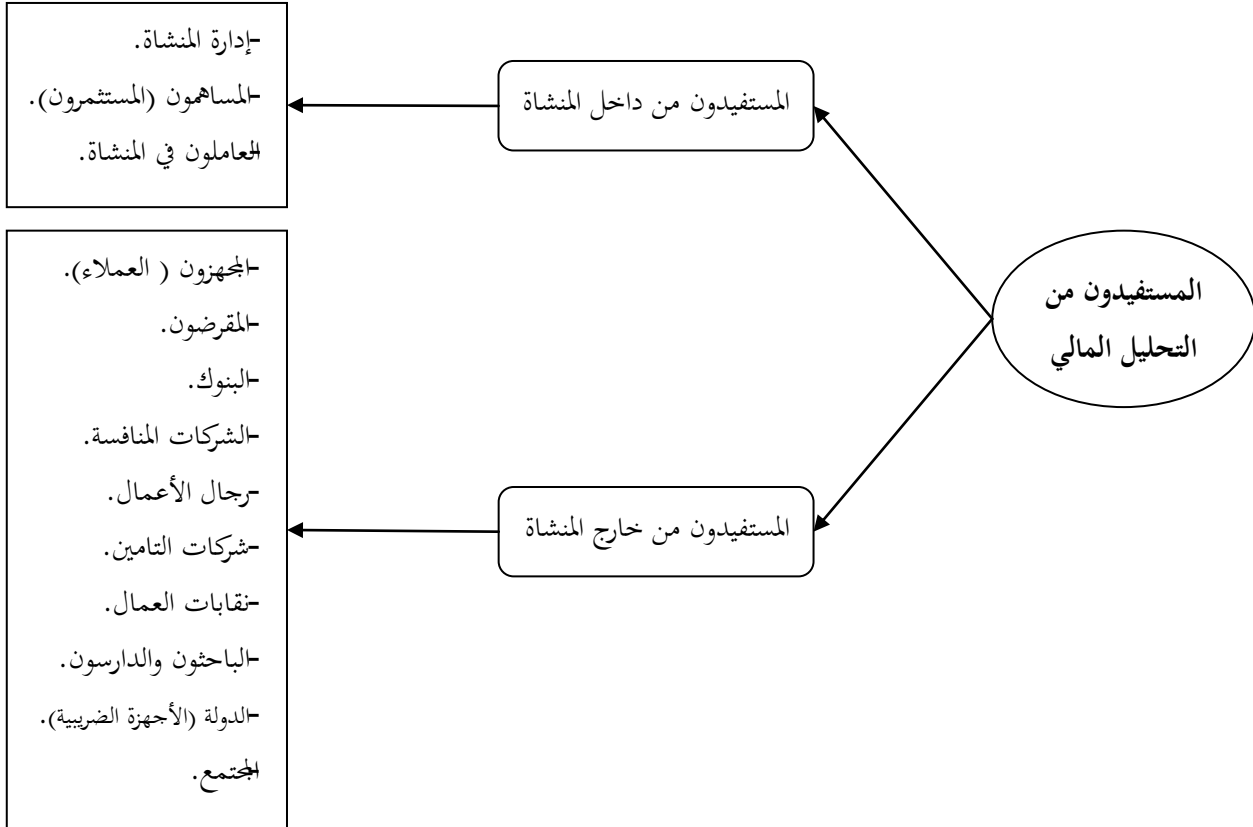
³ أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 171.

⁴ مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سابق ص 73.

المهيات الحكومية: يعود اهتمامها بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية وضريبية، بالإضافة إلى عدة أهداف منها التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها¹.

بيوت الخبرة: هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب².

الشكل رقم(07): المستفيدون من التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة

الأولى، 2007، ص 100.

¹ كاهي صالحه، "تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان"، مذكرة لئيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، 2010، ص 70.

² بوعكة زخرفة، "دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لئيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، 2011، ص 27.

ثالثاً: استخدامات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة من أهمها ما يلي:

1. **التحليل الائتماني:** يتم هذا التحليل من قبل المقرضين لمعرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضاً لأحد الأطراف، من خلال تحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضاً من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه¹.
2. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات².
3. **تحليل الاندماج والتملك:** تستلزم عملية تملك شركة أو الاندماج بين الشركات، القيام بعملية تحليل مالي للمنشأة المراد شراءها، من أجل الوقوف على وضع المنشأة وتحديد موقعها في السوق فضلاً عن أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة وغيرها³.
4. **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية بما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثلاً: الإدارة، المستثمرين والمقرضين⁴.
5. **التحليل من أجل التخطيط:** يعد التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، إذ يستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة⁵.

¹ جليل كاضم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 56.

² لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ جليل كاضم مدلول العارضي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

⁴ مساعدي آسية، "دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014-2015، ص 12.

⁵ جليل كاضم مدلول العارضي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

أولاً: النسب المالية

1. مفهوم النسب المالية: تعتبر النسب المالية من أدوات الرقابة الإدارية ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف

القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضافة دلالات ذات نغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.

ويمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى). مما يمكن من المقارنة أو استخراج النتائج بصورة أوضح من الأرقام المطلقة، وهي على نوعين: نسب مئوية، وعدد مرات (مثل عدد مرات دوران الودائع)، وللاستفادة بشكل كبير من استخدام النسب فإنه يجب أن تدرس مع غيرها من النسب من جهة، ومن جهة أخرى فإنها يجب أن تتم مقارنتها مع معيار معين¹.

2. أنواع النسب المالية: يمكن القول أن هناك عدداً غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من

القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة وغير المهمة. إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيداً في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عدداً محدوداً من النسب المعيرة كافياً ومفيداً.

ومهما يكن من أمر فإن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أم قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

ومن مميزات التحليل المالي باستخدام النسب، سهولة احتساب النسب المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى، أو بين مؤسسة وأخرى، وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 209.

القوائم المالية الختامية، وتكمن أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها، وعل هذا الأساس يمكن تصنيف النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى مجموعات رئيسية، وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية، ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي¹:

نسب السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة، وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلى أن مقياس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول والالتزامات (الخصوم) قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها².

نسب الربحية: تحتم السياسة التمويلية السليمة للشركة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي. ويرتبط التمويل الخارجي مع التمويل الداخلي بعدد من العناصر وهي التي تضع حداً للتوسع في التمويل الخارجي، ومن هذه العناصر تحديد عنصرين أساسيين هما:

أ مقارنة العائد بالفوائد.

ب المقدرة على السداد.

واضح انه من الضروري تغطية الفوائد بالعائد، كذلك فان السيولة مؤشر هام لبقاء الشركة واستمراريتها، وسمعتها ومقدرتها على الاقتراض والتوسع، ومن جهة نظر المقرضين يكون تحقيق الشركة لأرباح تغطي فواد القروض مؤشراً لنجاحها من ناحية، ومؤشر لاحتمال قدرتها على سداد الالتزامات من ناحية أخرى³.

نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 52.

² محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 209-210.

³ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 165.

تقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنين وموجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن¹.

نسب المديونية: تقيس مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لان زيادة الاعتماد على الأموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها المنشأة لان الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو الفشل في سداد أصل القروض عند حلول مواعيد الاستحقاق يعني إفلاس المنشأة.

أما إدارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض اهتماما كبيرا لأنها تحدد قدرة المنشأة على الحصول على أموال إضافية سواء من مصادر الاقتراض أو من مصادر الملكية كما تحدد قدرة المنشأة على تعظيم ثروة الملاك وهو الهدف الرئيسي للإدارة المالية².

نسب مالية أخرى: مثل نسب السوق التي تقيس خصائص الأسهم العادية التي تعتبر ذات أهمية لحملة الأسهم، والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والبنوك، إذ تقيس نسب السيولة والنشاط والمديونية المخاطر، بينما تقيس نسب الربحية ونسبة السوق العائد³.

ثانيا: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة. ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-222.

³ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 53.

1. التحليل العمودي:

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية¹.

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها²، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية³.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لاسيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

2. التحليل الأفقي:

يسمى أيضا بالتحليل التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي، ويرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج. يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى بمعنى انه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس

¹ مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سابق ص 93.

² منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 39.

³ عبد الحلیم كراجه، الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

كما يمكن أن نسمي هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العالم الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أم في تدهور وانحدار¹. ومن عيوب هذه الدراسة:

اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.

تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة².

المطلب الثالث: دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة

لقد تم التعرض سابقا لقائمة التدفقات النقدية وكذلك كيفية إعدادها حيث تعتبر هذه القائمة همزة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، كونها قادرة على الكشف عن نقاط قوة وضعف المؤسسات من خلال المعلومات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها لاشتقاق جملة من النسب والمؤشرات الكمية التي تعد أداة هامة لتقييم سياسات المؤسسة في كل من الاستثمار، التمويل والتوسع وتمثل هذه المؤشرات في مقاييس جودة الربحية والسيولة النقدية.

أولا: صور التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة في عالم الأعمال وذلك لدورها الهام في اتخاذ القرارات المالية، إذ توصف قائمة التدفقات النقدية كونها أداة تحليلية إلى جانب أدوات التحليل المالي، إذ تعتبر من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدميهما في التعرف على الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية، ودورها في توفير معلومات لا تظهرها في أي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، فهي تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها الوحدة خلال المدة المالية وذلك من خلال المقارنة بين رصيد

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 223.

النقد في أول المدة ورصيده في آخر المدة، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا داخلا للوحدة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة، ولا شك في أن للتحقق من ذلك أهمية كبيرة من حيث بيان نقاط القوة والضعف في أداء الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلا وذلك من أجل معالجة الغائض أو العجز المتوقع والمشاكل التي قد تنشأ عنها. وعليه يمكن إجراء التحليل المالي في صورتين هلم¹:

١- التحليل التاريخي للتدفق النقدي: الذي ينصب على البيانات المالية التاريخية للوحدة الاقتصادية، وبالتالي

لا يراعي البعد الزمني أو توقيت التدفق النقدي ليتخطى بذلك ما يعرف بمفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد، مما يساعد في التعرف على الأوضاع المالية للوحدة وتطور هذه الأوضاع وتقييم أدائها، والأداة المستخدمة حاليا في هذا النوع من التحليل هي قائمة التدفق النقدي وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات ونسب مالية.

٢- التحليل المستقبلي للتدفق النقدي: الذي ينصب على بيانات مالية مستقبلية أو متوقعة، وبالتالي يتطلب

مراعاة البعد الزمني من خلال توقيت التدفقات النقدية خصوصا إذا ما تجاوز توقيت هذه التدفقات السنة، مما يتطلب مراعاة مفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد ويطلق على هذا النوع من التحليل بتحليل التدفقات النقدية المخصومة، إذ يتم تقدير الوضع المالي المستقبلي للوحدة استنادا إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها، وأكثر المجالات استخداما لهذا النوع من التحليل هو دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

ثانيا: المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من جدول تدفقات الخزينة

توجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول تدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين، لذلك يجب على المحلل اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه².

1. مقاييس جودة الربحية: هذا المقياس يشير إلى مدى أهمية ارتفاع النقدية المستحصلة خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما إذا تحقق

¹ أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 348.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع وإن من أهم النسب التي تمكننا من قياس جودة الأرباح هي:

نسبة النقدية التشغيلية: توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} / \text{النتيجة الصافية}$$

مؤشر النشاط التشغيلي: توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي ، وتحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \text{صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية} / \text{النتيجة العملياتية}$$

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول من التدفق التشغيلي} = \text{صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية} / \text{مجموع الأصول}$$

نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي: تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية، ويمكن حسابها حسب العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{صافي المبيعات}$$

2.مقاييس جودة السيولة: توفر السيولة للمؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على

مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة تتمثل في:

نسب التغطية النقدية: تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها سواء الاستثمارية منها أو التمويلية، وكذلك تبين كيفية التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة قصد تحقيق أكبر نقدية لمواجهة أنشطتها التمويلية والاستثمارية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}$$

نسب الفائدة المدفوعة: تعتبر هذه النسبة مؤشرا كافيا للتعبير عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد الواجبة الدفع، فكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان ذلك جيد بالنسبة للمؤسسة وتعبير عن تمتع المؤسسة بقدر عال من السيولة والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الفائدة المدفوعة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الفوائد المدفوعة

خلاصة:

تتعدد الطرق والأساليب التشخيص المالي للكشف عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتتشعب بحسب رؤية كل محلل مالي وكل مؤسسة واحتياجاتها، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطها.

إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ومن بين الأدوات المستعملة في التحليل المالي قائمة التدفقات النقدية التي تقدم إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية إلى جانب الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما أن تويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي الأهم.

كما أن الاعتماد على المؤشرات المالية المشتقة من الميزانية وجدول التدفقات النقدية أفضل من الاعتماد على الميزانية وحدها، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية تقييم الأداء المالي. وأن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد في تقييم السيولة والمرونة المالية، وكذلك تساعد في تقييم الربحية، وتقييم السياسات المالية، ومما سبق نلاحظ أن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أبو منصف، النظام المحاسبي الجديد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2012.
2. احمد جميل توفيق، محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، أساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرفية، الإسكندرية، 1985.
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
4. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
5. بوتين محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
6. جليل كاضم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
7. حسين قاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
8. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
9. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الرشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، معايير إعداد التقارير المالية، عرض البيانات المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
10. رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
11. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
12. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
13. عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي : أسس، مفاهيم، تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

14. عدنان تايه النعيمي ، سعدون مهدي الساقبي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
15. فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
16. فؤاد عبد المحسن الجبوري، المحاسبة المتوسطة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
17. كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013.
18. محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
19. محمد سامي راضي، المحاسبة المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
20. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل-التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
21. محمود عزت اللحام ، محمود إبراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، انس على القضاة ، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
22. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
23. منير شاكر محمد ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
24. مسعود صديقي، محمد حسان بن مالك، علاء بوقفة، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، 2014.
25. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، دار أجنادين للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
26. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، تحليل القوائم المالية، أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

27. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

28. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. بوعكة زخروفة، " دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، 2011.

2. حليلة فولاني، "جدول التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

3. رفيق يوسف، "النظام المحاسبي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2010-2011.

4. سالمى محمد الدينوري، " قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة، 2008-2009.

5. سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.

6. طالب احمد دنيا، "مساهمة الكفاءات البشرية في التشخيص الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص التسيير الاستراتيجي للمنتظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

7. عبد الناصر شحدة السيد احمد، "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

8. عمر تواتي، "إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
9. فاطمة الزهرة لحرش، "أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية" مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
10. كاهي صالحه، "تحليل القوائم المالية لغرض منح الائتمان"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
11. لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
12. محمد يوسف المباش، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006.
13. محطاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010-2011.
14. مساعدي آسية، "دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014-2015.
15. هواري سويسي، "تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

ثالثا: الأوراق البحثية

1. إسماعيل إسماعيل، "دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، ملخص مقدم من طرف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، ديسمبر 2009.

2. أمال نوري محمد، " مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، ورقة بحثية في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع والثلاثون، بغداد، العراق، 2013.
3. مأمون حمدان، "معايير المحاسبة الدولية"، ملخص مقدم من طرف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، دمشق، سوريا، ديسمبر 2009.

رابعاً: المداخلات

1. يجياوي مفيدة وآخرون، "اثر المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS على التحلي المالي بالمؤسسة"، الملتقى الدول الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. <http://www.kantakji.com/accounting>
2. <http://www.9alam.com/up/do.php?id=824>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الأستاذ المؤطر لحرر عباس على نصائحه و إرشاداته

كما أجد نفسي شاهدة على أسماء تستحق الشكر والتقدير والاحترام، أخص بالذكر الأستاذ الفاضل بن زيدان حاج، إنك حقاً أستاذ مكرم فاضل ومنيع للعطاء والوفاء جزاك الله كل الجزاء على فضلك وتوجيهاتك القيمة،

إلى كل زملائي في الدراسة، الذين أجابوا لي كل طلب، وكانوا عوناً ومداداً، بارك الله فيهم جميعاً وحفظهم ووفقهم في مشوارهم،

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الكبير والمتواضع إلى السيد "بلمقدم عبد الرحمان" على المساعدة التي قدمها لي في الالتحاق بالتربص،

إلى كل عمال مؤسسة سونطراك بالأخص من ساعدني في الحصول على معلومات وبيانات متعلقة بانجاز الدراسة التطبيقية للموضوع،

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما، و إلى كل إخوتي زكرياء، حبيب، حسين (حسام)،

وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم.

مقدمة عامة

شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تقدماً في مجال المحاسبة حيث تطورت مع العصور بما ينسجم مع مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف دول العالم، فبعدما اقتصرت مهامها على تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية، صارت اليوم نظاماً معلوماتياً لإنتاج معلومة مالية ذات منفعة لأصحاب المصلحة وذوي العلاقة مع نتائج هذه المعلومات في المؤسسة، وتفيد هذه المعلومات والتقارير في ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية للمستثمرين الحاليين والمرقبين وكذلك الدائنين، وأيضاً توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مدى سلامة المركز المالي للمنشأة، وصافي نتيجة أعمالها، والتعرف على مقدار السيولة ودرجة المخاطرة ومصادر الأموال وأوجه استخدامها.

وسط هذه التحولات شهد العالم تطورات كبيرة والتي انبثقت ونتجت عنها المعايير المحاسبية الدولية لتخلق توحيداً بين دول العالم، وتكمن أهمية المعايير الدولية في محاولة الابتعاد عن الممارسات المحاسبية المتباينة وإيجاد توافق دولي، بحثاً على سبل الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة وتتضمن معلومات تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد على اتخاذ قرارات راشدة من قبل المستخدمين.

ولقد أزلت التطورات التي شهدتها المعايير المحاسبية الدولية الكثير من الغموض المتعلق بهذه القوائم، فحضت هيئة معايير المحاسبية الدولية بخطوة كبيرة نحو تجسيد هدفها الأساسي المتمثل في تزويد أسواق المال العالمية بالمعايير التي تضمن القراءة الموحدة للقوائم المالية الختامية مما يساعد على مواكبة عالمية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات.

وبلا شك فإن ظهور المعايير المحاسبية الدولية ساهم في استحداث قائمة جديدة لتشخيص الوضع المالي بدقة والتي كان ميلادها بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع، حيث يتناول هذا المعيار متطلبات بناء جدول تدفقات الخزينة الذي يعرض قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة تبعاً للدورات الرئيسية لنشاطها.

هذه التطورات الحاصلة جعلت المؤسسات الاقتصادية تستدعي الانتقال من الاعتماد على الميزانية وجدول الأرباح، بل يتعداه إلى إقامة جدول التدفقات النقدية لما لها من أهمية في تحديد جانب سيولة التي تهم متعاملي الكيانات الاقتصادية في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي.

وباعتبار أن هذه القائمة أداة للتحليل المالي والذي يزيد من احتمالية تفادي مختلف التلاعبات في الحسابات، بالإضافة إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وذلك عن طريق استخدام المؤشرات المالية المناسبة انطلاقاً من وضعية الخزينة وأقسامها.

ومن خلال ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتركز في التعرف على مدى أهمية جدول تدفقات الخزينة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وباعتبار أن تساؤلات الدراسة تتضمن التوجه إلى لب المشكلة وذلك عن طريق وضع ما تسعى إليه الدراسة بصيغ استفهامية واضحة، وعليه فإن هذه الدراسة تتوجه للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يساهم جدول تدفقات الخزينة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل مفصل كان لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المميزات التي بها جاء المعيار المحاسبي الدولي السابع على قوائم المالية؟ وما هي أهميتها؟
- ما مدى قدرة التحليل المالي باستعمال جدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع على التأثير في السياسة المالية التي تنتهجها مؤسسة؟.
- هل تستطيع المؤشرات المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة من تحديد مختلف المشاكل التي تعاني منها مؤسسة محل الدراسة؟.

فرضيات الدراسة:

وبغية الوقوف على مختلف جوانب الموضوع، والإجابة على الإشكالية المطروحة، استوجب اختيار واقتراح بعض الفرضيات التالية:

- مضمون المعيار المحاسبي الدولي السابع جاء كرد فعل لعدم قدرة القوائم المالية الأخرى على تلبية احتياجات المستخدمين، ولتوضيح مكونات النقدية وحركتها.

- يلعب جدول تدفقات الخزينة دورا توضيحيا تفسيريا للنتائج المستخرجة من القوائم المالية الأخرى.

- ضرورة التكامل بين النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة واتجاه تغير هذا الجدول من اجل تشخيص كمي ونوعي لنشاط المؤسسة وتأثيره على وضعيتها المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة ، والمعيار المحاسبي السابع بصف خاصة، وعليه يمكن حصر الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها في النقاط التالية:

- إلقاء الضوء على مفهوم المعيار السابع (جدول تدفقات الخزينة) والتعرف على أسباب ودوافع صدوره واستعماله في المؤسسة.
- معرفة مدى أهمية جدول تدفقات الخزينة عن القوائم المالية الأخرى في المؤسسة وأثره في الرفع من سيولتها.
- الاطلاع على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والكشف عن الهدف منها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية تحليل القوائم المالية وتعدد الجهات المستفيدة منها، حيث يضمن جدول تدفقات الخزينة جملة من المؤشرات والنتائج التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم وتشخيص الوضع المالي لنشاطات المؤسسة الاقتصادية، من خلال اختبار مدى كفاءة عملياتها في التوظيف الفعال للموارد، ومدى القدرة على توليد النقدية وما يعادلها.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها كذلك من كونها تهتم بتزامنها مع تطبيق النظام المحاسبي المالي، الذي سيساهم دون شك خلق المناخ الملائم لترقية الممارسات المهنية في مجال المحاسبة بصفة عامة واحتياجات المؤسسة لاستخدام والانتفاع من التدفقات النقدية، والمساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة بصفة خاصة.

دوافع اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية هذا الموضوع فقد كانت لنا دوافع عديدة ومتنوعة في اختياره، وأبرز هذه الدوافع أهمية هي حداثة الموضوع من منطلق الاهتمام المتزايد جدول تدفقات الخزينة، خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسات العولمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطور الحاصل في القوائم المالية. بالإضافة إلى قابلية الموضوع للبحث من الناحية النظرية والتطبيقية من جهة، ومن جهة أخرى الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع التي تتصف بالديناميكية.

الدراسات السابقة:

إن موضوعنا هذا الذي يخص التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع تطرق إليه الطلبة والباحثين بشكل مفصل، و تم تناوله من جوانب عديدة، حيث كانت هناك عدة دراسات محلية ودولية ذات الصلة بموضوع بحثنا، ونجد:

الدراسة الأولى:

سوزان عطا درغام، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية والنشاطات مجتمعة، وبين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07.

وقد توصلت هذه إلى نتائج نذكر منها:

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمنشآت، كما أن التوجهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي.

- تعتبر القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) قوائمها مالية مكملة لبعضها البعض فلا يمكن الاعتماد على قائمة وترك الأخرى لأن كلاً من تعطي معلومات محددة.

- لا تستطيع كلا من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أن توفر المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية فهي توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين والمقرضين والمالكين والدائنين والأجهزة الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بالقوائم المالية

الدراسة الثانية:

لزعر محمد سامي، " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميتها كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن خلال إجراء هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

- تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفاف وموثوق بها وقابلة للمقارنة دولياً عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات.

- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

- تهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات حول مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه

السيولة. وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية باستخدام الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة،

الدراسة الثالثة:

بوعكة زحروفة، " دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، 2011.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف القوائم والتقارير المالية، والتي تعتبر من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم، مضبوط ومفهوم، حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها.

ومنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر تحليل القوائم والتقارير المالية هي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- أن القوائم والتقارير المالية هي المنبع الأساسي للمعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المهتمة بها.
- تعبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المادّة الأساسية للتحليل المالي حيث يستخرج منها المحلل المالي المؤشرات والنسب المالية التي تحدد التوازن المالي الداخلي للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي تستطيع تقييم أدائها المالي وتحسينه.

صعوبات إنجاز الدراسة:

لقد واجهتنا مشاكل وصعوبات عديدة عند إنجاز هذا البحث ففيما يخص الجانب النظري انحصرت المشاكل في قلة المراجع و المصادر باللغة العربية و المتعلقة بجوهر الموضوع ورغم وجود بعض المراجع باللغة العربية غير أنه كانت هناك صعوبة في حصر المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات التي تختلف ترجمتها ومعانيها بين بلدان المغرب العربي والمشرق العربي، أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية فقد وجدنا صعوبة في التعامل والحصول على المعلومات المالية التي تتعلق بالمؤسسة ، وهذا راجع إلى حساسية

مؤسساتنا ومقاومتها لكل ما هو خارجي و غريب عنها، غير أننا لا ننفي حفاوة وحسن الاستقبال التي وجدناها من بعض الإطارات والتي أبدت اهتمامها بالدراسة.

المنهج المتبع في الدراسة:

يغلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في توضيح مضمون المعيار المحاسبي وبيان التدفق النقدي، بيان طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة، أقسامها واستخداماتها، ومن ثم المؤشرات التي تم اعتمادها في عملية التحليل.

والدراسات الوصفية لا تقتصر على جمع المعلومات وإنما تعتمد على تصنيف البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج منها بحيث يمكن إصدار تعميمات بشأن هذه الدراسة، كما تم الاعتماد كذلك في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعات الأدبيات العربية والأجنبية بهدف جمع الحقائق عن ظاهرة معينة ومحاولة تفسيرها بغرض الوصول إلى إصدار تعميمات بشأنها وإبداء الاقتراحات والتوصيات.

أما في الجانب التطبيقي فتم اعتماد المنهج التحليلي وإسقاط ما تم الوصول إليه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، مع دراسة المعطيات المرتبطة بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل نشاطها ومدى تطوره في الفترة المدروسة، وهذه تعتبر خطوة نحو فهم وتشخيص الوضع المالي لهذه المؤسسة.

ولتحقيق منهجية الدراسة هذه تم الاستناد إلى مجموعة من الأدوات المساعدة على البحث، من أهمها المسح المكتبي، حيث قمنا بالاطلاع على مختلف المراجع المرتبطة بالموضوع والمتواجدة على مستوى المكتبات الجامعية لكل من المعايير المحاسبية، جدول تدفقات الخزينة، والتشخيص المالي، حيث تمكنا من الوقوف على مجموعة من الكتب والمقالات والرسائل، دون أن ننسى دور المواقع الإلكترونية في تقديم المساعدة للاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا هذا.

الخطة المتبعة في الدراسة:

عن معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي، الجانب النظري مقسم إلى فصاين والجانب التطبيقي إلى فصل واحد.

- الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة، والمعيار المحاسبي السابع بصفة خاصة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول مفاهيم ومرتكزات أساسية حول ماهية المعايير المحاسبية الدولية، النشأة والتطور. الخ، وكرس المبحث الثاني لدراسة الإطار النظري لجدول تدفقات الخزينة، من خلال إبراز المفهوم و الأهمية، كيفية إعدادة، إضافة إلى نماذج عرض جدول تدفقات الخزينة.
- الفصل الثاني: فيما يخص الفصل الثاني فيشمل التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة، وبناء على ذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التشخيص المالي، مع تبيان مراحل وطرقه، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى منهجية التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة والذي هو أساس الدراسة.
- الفصل الثالث: كرس الفصل الأخير لإسقاط الجانب النظري للتحليل من مؤشرات وأساليب على البيانات المالية المستخرجة من الميزانية، جدول حسابات النتائج، و جدول تدفقات الخزينة، للفترة الممتدة من 2012 إلى 2014، والتي سمحت لنا بالخروج بنتائج.